منهج ابن همّات الدمشقي
في كتابه
قلائد الدرر على نتيجة النظر
دراسة تطبيقية

د. محمد مصلح محمد الزعبي(*)

(*) أستاذ مساعد بقسم أصول الدين – كلية الدراسات الفقهية والقانونية – جامعة آل البيت – الأردن..

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث منهج أحد علماء القرن الثالث عشر الهجري، هو: محمد بن همّات الدمشقي، في واحد من أهم كتبه، وهو: "قلائد الدرر على نتيجة النظر" وذلك من خلال دراسة الكتاب واستخلاص أهم معالم المنهج الذي سار عليه المؤلف، ثم مقارنتها بمن سبقه من العلماء، ومن لحقه منهم؛ لمعرفة مدى تأثره بمن سبق، وتأثيره فيمن جاء بعده، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا البحث يعطي فكرة عن ملامح الحركة العلمية بشكل عام، والحديثية بشكل خاص خلال الحقبة الزمنية التي عاش فيها المؤلف.

المقدمة:

الحمد لله الذي هدانا لطاعتهِ وأَلْهَم، وعلّمَنا مالَمْ نكنْ نعلم، فلهُ الحمدُ على جزيلِ نِعَمِهِ وعَظيمِ مِنَنِهِ، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ عبدُ اللهِ ورسوله؛ المرسلِ بالحقِّ المبينِ، والمبتعثِ بالشرعِ المتينِ، وعلى آلهِ وأصحابهِ الطَيِّبينَ الطاهرينَ، وعلى مَنْ اتَّبَعَهُم بإحسانٍ إِلى يومِ الدينِ وبعد.

فإن الله رفعَ العلماءَ بقدرتهِ؛ فَهُمْ خواصُّ عبادهِ، وأوتادُ بلادِهِ، قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [١١: المجادلة]، وهم القائمونَ بإظهارِ دينهِ؛ المتمسكونَ بسننِ نَبِيِّهِ، وَهُمْ أتقى النَّاسِ للهِ، وأَخشاهُم لَهُ، قال تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [٢٨: فاطر].

وقد ترك لنا علماؤنا ميراثاً عظيماً، يحتاج منا أن نهتمّ به؛ تحقيقاً ودراسة؛ لنستفيد منه، ثم نبني عليه، ونواصل المشوار الذي بدؤوه، وبخاصة في مجال السنة النبوية؛ التي تعدّ المصدر الثاني للتشريع، والمنهج والسلوك المقتدى به لجميع أفراد الأمة الإسلامية.

ومن العلماء الذين كانت لهم أيادٍ بيضاء في خدمة السنة النبوية – زادها الله شرفاً –: العلامة: محمد بن همَّات الدمشقي؛ وهو من أعيان القرن الثالث عشر الهجري (ت١٢٧٥هـ)، وله العديد من المصنفات في علم المصطلح[(١)]، وقد وقعت على أحد كتبه المخطوطة، بعنوان: "قلائد الدرر على نتيجة النظر"[(٢)]، فعزمت على تحقيقه، وحصلت على ثلاث نسخ خطية لهذا الكتاب[(٣)]، وقمت بإتمام التحقيق بحمد الله.

---

(١) فقد بلغ مجموع ما أحصيته من مصنفاته. سبعة عشر مصنفاً بين مطبوع ومخطوط، وسيأتي بيانها قريباً.

(٢) هذا الكتاب هو شرح للمتن المسمى: "نتيجة النظر في علم الأثر". ينظر: (هداية العارفين ١/٦٢٥).

(٣) إحداها من المكتبة السليمانية – تركيا، والثانية من المكتبة الوطنية – تونس، والثالثة من مكتبة الشرق – سوريا.

أهمية الموضوع وسبب اختياره:

من خلال عملي بالتحقيق، تعرفت على جهود ابن همّات الكبيرة في علم الحديث، إلا أن هذا العالم لم يُنْصف، ولم تلق مصنفاته الكثيرة عناية المحققين والباحثين؛ إذ لم يطبع منها سوى كتاب واحد هو: "التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث خاتمة سفر السعادة[٤]، فعزمت على أن أكتب بحثاً عن منهج هذا العالم الجليل في كتاب: قلائد الدرر على نتيجة النظر"؛ نظراً لأهميته، وتأخر وفاة مصنفه؛ ولأنّ هذا الكتاب يعدّ نموذجاً لكتب علم المصطلح في تلك الحقبة الزمنية؛ التي عزَّ فيها علماء هذا الفن، وقد وسمت هذا البحث بـ: " منهج ابن همَّات الدمشقي في كتابه قلائد الدرر على نتيجة النظر – دراسة تطبيقية –".

الدراسات السابقة

بالرغم من كثرة مصنفات ابن همّات، إلا أنني لم أجد من كتب عن حياة ابن همّات، أو عن جهوده، أو عن منهجه، باستثناء عدة أسطر كتبها محقق كتاب التنكيت والإفادة في مقدمة التحقيق، ومن هنا تبرز أهمية هذا البحث الذي سيبرز جهود ابن همّات، ويكشف عن منهجه في هذا الكتاب –على الأقل–، كما أنه يعدّ مؤشراً على أداء علماء القرن الثالث عشر في مصطلح الحديث، وإسهاماتهم فيه.

منهجية البحث:

تقتضي طبيعة هذا البحث استخدام ثلاثة مناهج، هي: المنهج الاستقرائي، والمنهج التاريخي، والمنهج الاستنباطي، عن طريق استقراء كتاب قلائد الدرر استقراءً تاماً، ومقارنة ما كتبه المصنف بأقوال من سبقه، ومن تبعه لمعرفة مدى تأثره بمن سبق وتأثيره فيمن جاء بعده، وكذلك دراسة الأحاديث التي

---

(٤) وهو كتاب مهم، انتقد فيه خاتمة "سفر السعادة" للفيروزآبادي، وهو مطبوع بتحقيق: أحمد البزرة، ونشرته دار المأمون للتراث، دمشق – سوريا، وصدرت الطبعة الأولى منه عام ١٩٨٧م.

حكم عليها المصنف، ومقارنتها بأحكام السابقين واللاحقين، والاكتفاء بذكر ما يخدم البحث؛ لبيان منهجه في الحكم على الأحاديث، وطريقة استشهاده بها، بالإضافة إلى بيان منهج المؤلف في الاقتباس من المصادر السابقة.

خطة البحث

قسمت هذا البحث إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بابن همَّات وكتابه: قلائد الدرر.

المطلب الأول: التعريف بابن همَّات.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب قلائد الدرر على نتيجة النظر.

المطلب الثالث: السبب الباعث على تأليف الكتاب.

المبحث الثاني: منهج ابن همَّات في تصنيف الكتاب.

المطلب الأول: منهجه في ترتيب مباحث الكتاب.

المطلب الثاني: مصادره في الكتاب وطرق استدلاله بها.

المطلب الثالث: منهجه في الاقتباس والتوثيق من كتب السابقين.

المبحث الثالث: منهج ابن همّات في علوم الحديث.

المطلب الأول: منهجه في تعريف الحديث.

المطلب الثاني: منهجه في تقسيم الحديث من حيث عدد الرواة.

المطلب الثالث: منهجه في الإسناد ماهية ونوعاً.

المطلب الرابع: منهجه في طرق التحمل وصيغ والأداء.

المبحث الرابع: منهج ابن همّات في العلوم المشتركة بين السند والمتن.

المطلب الأول: منهجه في تقسيم الحديث من حيث قائله.

المطلب الثاني: منهجه في تقسيم الحديث من حيث القبول والرد.

المطلب الثالث: منهجه في العمل بالحديث الضعيف.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

المبحث الأول
التعريف بابن همَّات، وكتابه: "قلائد الدرر"

المطلب الأول
التعريف بابن همَّات

أولاً: اسمه ونسبه ومولده : هو: المحدث، المسند، الأوحد، شمس الدين، أبي عبد الله: محمد بن حسن؛ المعروف بابن هِمَّات زاده – بهاء مكسورة وميم مشددة بعدها ألف– كما ضبطه الحافظ الزبيدي –، التركماني الأصل، الشامي المولد، الاسطنبولي الموطن، الحنفي المذهب، ولد سنة إحدى وتسعين وألف للهجرة(٥).

ثانياً: مكانته العلمية: إذا أردنا أن نقارن ابن همّات بعلماء الحديث قاطبة، فلعلنا لا نجد له موقعاً متقدماً بينهم، بل إننا نظلمه بهذه المقارنة، ولكن إذا قارنّاه بعلماء عصره؛ فإنه يعدّ من العلماء البارزين في علم الحديث؛ إذ ترك لنا تراثاً علمياً لا يستهان به، يستحق الشكر والثناء عليه.

ويعدّ ابن همَّات من العلماء الأفذاذ في عصره؛ الذين برزوا في علم الحديث، في الوقت الذي عزَّ فيه علماء هذا الفن؛ إذ قلّ الاهتمام في ذلك الوقت بعلم الحديث، بل بجميع العلوم عامة، وشاع التقليد، وقلّ الاجتهاد.

ثالثاً: رحلاته وشيوخه: رحل إلى مكة، وجاور بها، وأخذ عن الشيخ عبد الله بن سالم البصري، والشيخ تاج الدين بن عبد المحسن القلعي–مفتي مكة–، والشيخ محمد بن محمد البديري وغيرهم، ثمّ رحل إلى القسطنطينية، ودرس بها، وسمع من شيوخها، وبرع واشتهر(٦)، وأصبح أحد المدرّسين في الدولة،

---

(٥) ينظر: الكتاني، فهرس الفهارس، ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات (٢/ ٩٣١–٩٣٢)، وينظر ترجمته – كذلك – في: الزركلي، الأعلام (٦/ ٩١)، وفي: هداية العارفين (١/ ٦٢٥)، والكتاني، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة (١٨٦).

(٦) ينظر: الكتاني، فهرس الفهارس ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات (٢/ ٩٣١–٩٣٢).

ثم نقل إلى تدريس السلطان أحمد الثالث، وصار له الاعتبار في الدولة، والصدارة في العلم[٧].

وذكر المرادي أنه قرأ تفسير البيضاوي على الشيخ عبد الرؤوف البشبيشي مع زميليه: الشيخ عبدالغني النابلسي، والشيخ علي كزبر الدمشقي[٨].

رابعاً: مصنفاته: له مؤلفات كثيرة منها :

١ – أربعون حديثاً[٩].

٢ – الإسعاد لما في كتب السبعة من الإسناد[١٠].

٣ – اصطلاحات المحدثين[١١].

٤ – تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي[١٢].

٥ – التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث خاتمة سفر السعادة[١٣].

٦ – حاشية على نخبة الفكر[١٤].

---

(٧) ينظر: مقدمة التحقيق لكتابه: التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث السعادة، تحقيق: أحمد البزرة، دار المأمون للتراث، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ–١٩٨٧م. (ص٨).

(٨) المرادي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر(٣/٣٨).

(٩) مخطوط ويوجد نسخة منه في معهد الاستشراق ليننغراد ١/٧٩ [A1682].

(١٠) غازي خسرو/ سراييفو ١/٣٨٨ [٥/٣٥٥].

(١١) مخطوط يوجد نسخة منه في المكتبة التيمورية، مجاميع ٧١، ضمن مجموع رقم (١١٨٠).

(١٢) وهو من أمتع كتبه، كانت توجد منه نسخة خطية في مكتبة تلميذه شيخ الإسلام ولي الدين بالآستانة، ونسخة ثانية في خزانة أسعد أفندي نقيب الأشراف بالآستانة، مخطوط ويوجد نسخة منه في دار الكتب بالقاهرة ١/٩٥ [٢٥م] كتبت قبل ١١٧٥هـ بخط المؤلف، ونسخة في جامعة الإمام محمد بن سعود ٣/١/٤٧، [٣٦٤٢١]، وذكره الكتاني في فهرس الفهارس (٢/٩٣٠–٩٣٢)، والأعلام (٦/٩١)، وهداية العارفين١/٦٢٥)، ومقدمة التنكيت (ص٨).

(١٣) سبق التعريف به في المقدمة.

(١٤) مخطوط، ويوجد نسخة منه في مكتبة أوقاف الموصل ١/٢٠٨ (١٥/٢٥).

٧ – خلاصة النخبة في مصطلح الحديث[١٥].

٨ – رسالة في حفظ القرآن وكتابته وتعلمه[١٦].

٩ – رسالة في النوافل المستحبة[١٧].

١٠– الروض النضر فيما قيل في الخضر[١٨].

١١– سلسلة الإسناد[١٩].

١٢– شرح الأربعين النووية[٢٠].

١٣– الفتح المبين في جواز الدعاء لسيد المرسلين[٢١].

١٤– قلائد الدرر على نتيجة النظر[٢٢].

١٥– القول الأظهر في جواز لبس الأحمر[٢٣].

١٦– القول السديد في جواز التقليد[٢٤].

١٧– نتيجة النظر في علم الأثر[٢٥].

خامساً: تلاميذه: لم أستطع حصر تلاميذه إلا أن المرادي ذكر أحد تلاميذه وهو: عثمان بن أحمد باشا بن صادق الحنفي القسطنطيني: فقال: " أحد

---

(١٥) دار الكتب – القاهرة (قسم حماية التراث) ١/٢٢١[١٧٦ طلعت] بخط المؤلف، وجامعة الإمام محمد بن سعود ٣/١/٣٨٠ – ٣٨١ [٦٠٤٠]..

(١٦) غازي خسرو / سراييفو [٣٥٠٥/١٢] بخط المؤلف.

(١٧) غازي خسرو / سراييفو [١٣/ ٣٥٠٥]، بخط المؤلف.

(١٨) غازي خسرو / سراييفو [٣٥٠٥/٧].

(١٩) دار الكتب – القاهرة (قسم حماية التراث ١/ ٢٣٤ [١٦٥ طلعت].

(٢٠) ينظر: المصدر السابق، يوجد نسخة منه في دار الكتب / صوفيا [op2456].

(٢١) ذكره صاحب كتاب هداية العارفين ١/ ٦٢٥.

(٢٢) دار الكتب الوطنية بتونس، والمكتبة السليمانية في تركيا، ومكتبة الشرق في سوريا، ولديّ صور عنها جميعاً.

(٢٣) ذكره صاحب كتاب هداية العارفين ١/ ٦٢٥.

(٢٤) غازي خسرو / سراييفو [٣٥٠٥/٨] بخط المؤلف.

(٢٥) في أكثر من مكان، ومنها: دار الكتب الوطنية بتونس، ولدي صورة عنها، وقد ذكرها الزركلي في الأعلام (٦/ ٩١).

الأفاضل المشهورين من المدرسين والموالي في الدولة، كان عارفاً، أديباً، فاضلاً، ماهراً بالعلوم، والفنون، دخل الحرم السلطاني وصار من غلمانه، على عادتهم، وخدم به وقرأ وحصل **وانتفع بالشيخ محمد بن حسن بن همَّات الدمشقي** معلم الغلمان في الحرم السلطاني(٢٦).

مذهبه وعقيدته: المحدثون بشكل عام؛ هم فقهاء، وإن كانوا ينتسبون لمذهب معين، إلا أنهم يحتكمون للحديث صحة وضعفاً، وبعضهم كان يؤسس مذهباً مستقلاً به؛ كالنسائي والطبري، لكن مذاهبهم لم تصل إلينا، والمعروف عن ابن همَّات أَنَّهُ كان حنفيُّ المذهب، وقد صرح هو بذلك، فقال: "فيقول... محمد بن حسن بن همَّات الحنفي نسبة إلى أبي حنيفة صاحب المذهب(٢٧).

أما عقيدته: فيبدو لي من خلال أقواله أن عقيدته هي عقيدة أهل السنة والجماعة.

وفاته: توفي سنة خمس وسبعين ومائة وألف للهجرة(٢٨).

المطلب الثاني
التعريف بكتاب قلائد الدرر

أولاً: نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

١ - أشار المؤلف في مقدمته إلى أن هذا الكتاب من تأليفه، فقال: "بادرت إلى وضع مقدمة... أدرجتها في ضمن شرح سميته: "قلائد الدرر على نتيجة النظر"(٢٩).

٢ - في بداية النسخة التونسية وثيقة تملك فيها إثبات اسم الكتاب(٣٠).

---

(٢٦) المرادي، في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي (١٤٨/٣).

(٢٧) ينظر: قلائد الدررِ (اللوحة AUT68606/ب)

(٢٨) ينظر: فهرس الفهارس(٩٣١/٢).

(٢٩) ينظر قلائد الدرر اللوحة رقم(٦٨٦٠٥/أ).

(٣٠) وثيقة تملك مثبتة في بداية النسخة(ج)، وفيها: وقف الكتاب على الجامع الأعظم؛ جامع الزيتونة بتونس، مؤرخة في رجب سنة١١٩٢ة وعليها ختم المكتبة الوطنية في تونس.

٣ – في نهاية النسخة السورية قال الناسخ: "حررته من نسخة بخطه، بيضته أنا من تسويده بحمد الله تعالى، وأتممت نصفه الثاني قبل نصفه الأول؛ لسبب اقتضاه، في صبيحة ليلة المعراج لسنة ست وسبعين ومائة[٣١].

وفي بداية متن نتيجة النظر قال: "فيقول فقير ربه أسير ذنبه محمد بن همَّات الحنفي... أن أضع مُقَدّمة في علم الإسناد ...سميتها: نتيجة النظر في علم الأثر"[٣٢].

٤ – ذَكَرَ صاحب كتاب هداية العارفين نسبة الكتاب إلى المؤلف[٣٣].

ثانياً: سبب تسمية الكتاب:

لم يفصح المؤلف عن سبب تسمية الكتاب، بـ: "قلائد الدرر"، لكنه أفصح عن سبب تسمية المتن(الأصل)، فأشار إلى أنه سمى رسالته: "نتيجة النظر؛ لكون ترتيبها وقع عن فكر، وتأمل[٣٤].

ثالثاً: وصف مادة الكتاب:

كما أسلفت في المقدمة؛ حصلت على ثلاث نسخ خطية للكتاب، وهو يبحث في علوم الحديث، وبلغت عدد لوحاته المخطوطة؛ ما بين سبع وسبعين إلى ثمان وتسعين لوحة مزدوجة (أ+ب)؛ وذلك للتباين بين عدد لوحات النسخ المخطوطة، وهذا يشكل المتن مع الشرح، فيما جاء المتن منفرداً في النسخة التونسية[٣٥] في ثلاث وعشرين لوحة مزدوجة.

---

(٣١) المقصود: ست وسبعين ومائة وألف، وحذف الألف اختصاراً.

(٣٢) متن نتيجة النظر في علم الأثر، نسخة تونس، اللوحة (١أ).

(٣٣) ينظر: هداية العارفين (١/ ٦٢٥).

(٣٤) ينظر: لوحة: (AUT68607)/(أ).

(٣٥) المتن منفرداً لم أجده إلا في النسخة التونسية، وهو مدرج ضمن الشرح في النسخ الباقية؛ بحيث وُضِعَ المتن بين أقواس في النسختين التونسية والسورية، ولُوِّن المتن باللون الأحمر في النسخة التركية؛ لتمييزه عن الشرح.

وسأكتفي بهذا الوصف المختصر جداً؛ لأنني سأفصل فيه في المبحث القادم.

المطلب الثالث

السبب الباعث على تأليف الكتاب

١ – ذكر المؤلف في مقدمة كتابه أكثر من سبب لتأليف الكتاب منها:

٢ – التقرب إلى الله والامتثال لأمره بنشر العلم بين الناس.

٣ – نيل شرف الاعتناء بالسنة النبوية؛ وذلك لشرف هذا العلم وعلو منزلته.

٤ – أن يُغيظ أهل الإلحاد والضلالة؛ لأن علم الحديث من أبغض العلوم إليهم.

٥ – بيان مصطلحات الحديث وإبراز مكنوناته.

٦ – جمع شوارد هذا الفن ومسائله المشتملة على مقاصده ومبادئه.

ولعل هذه الأسباب تنطبق على تأليف المتن: "نتيجة النظر" فقد أشار المؤلف إلى ذلك، وعلل سبب تسميته لهذه المقدمة بـ: "نتيجة النظر..."؛ لأن ترتيبها وقع عن فكر وتأمل(٣٦).

وأما السبب الباعث على تأليف الشرح؛ فيبدو لي أنه عندما انتهى من تأليف المقدمة؛ وكانت مختصرة، وموجزة؛ قوية الألفاظ، دقيقة المعاني، رأى أن الاستفادة منها لا تتحقق إلا لذوي الهمم العالية، فأراد أن يوسع دائرة الانتفاع بها؛ لتشمل جميع طلاب العلم على اختلاف قدراتهم العلمية، فقام بوضع شرحٍ ميسر؛ يوضح معاني المقدمة، ويحلّ مبانيها، بطريقة سهلة وميسورة، وهذا ما

---

(٣٦) ذكر المؤلف أسباب تأليف الكتاب فقال: "ولمّا كان علم الحديث رفيع المقدار، عالي المنار،لا يعتني به إلا ذو همة عالية، ولا يُحْرَمهُ إلا من له نفس عن الخير آبية، ولذا قال أبو نصر بن سلام: "ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد، ولا أبغض إليهم من سماع الحديث، وروايته، وإسناده"... بادرت إلى وضع مقدمة في بيان مصطلحاته، وإبراز مكنوناته على وجه يعظم إن شاء الله بها النفعِ. قلائد الدرر، النسخة التركية لوحة (AUT68605/)أ)، وعن سبب تسمية المقدمة قال: سميتها: نتيجة النظر؛ لكون ترتيبها وقع عن فكر، وتأمل في علم الأثر. قلائد الدرر، لوحة (AUT68607)/أ+ب).

أشار إليه المؤلف بقوله: "ولمّا فُضّ بالاختتام ختامها، وتقلد بإمعان النظر انسجامها، أدرجتها في ضمن شرح سميته: " قلائد الدرر على نتيجة النظر"؛ يوضح معانيها، ويحلّ مبانيها، ... على أسهل طريق[٣٧].

ولعل هذا السبب ينسجم تماماً مع الهدف من تأليف الشروح الحديثية بوجه عام.

(٣٧) ينظر: قلائد الدرر، النسخة التركية لوحة (AUT68605/أ).

المبحث الثاني
منهج ابن همات في تصنيف الكتاب

المطلب الأول
منهجه في ترتيب مباحث الكتاب

قسم المؤلف كتابه إلى مقدمة، وثلاثة مقاصد، وخاتمة، وقد أشار إلى ذلك في المقدمة[٣٨].

أما المقدمة: فذكر فيها – بعد الحمدلة، والتصلية –، أهمية علم الحديث، وماهيته، وموضوعه، غايته، وفضله، وذكر سبب تأليفه للكتاب، ثم شرع ببيان أهمية علم الإسناد، وتميز الأمّة الإسلامية بهذا الأمر عن سائر الأمم، واستخدم المؤلف أسلوب السجع[٣٩]، كما وظف المصطلحات الحديثية في كلامه، فأشار إلى أنواع علم الإسناد، وغيرها من المصطلحات.

وقد أثنى على هذه الخطبة بقوله: "ولا يخفى ما في هذه الخطبة من براعة الاستهلال؛ حيث أشير إلى أنواع علم الإسناد: من الموصول، والمنقطع، والمشهور، والعزيز، والغريب، والمرفوع، والموقوف، والمقطوع، والمرسل، والمسلسل[٤٠].

واهتم المؤلف بالجوانب اللغوية والنحوية لألفاظ المتن[٤١]، وشرع

---

(٣٨) متن نتيجة النظر في علم الأثر، نسخة تونس، اللوحة(١أ).

(٣٩) ينظر قول المؤلف المتقدم في المقدمة: " ولمّا كان علم الحديث رفيع المقدار، عالي المنار، لا يعتني به إلا ذو همة عالية، ولا يُحْرَمهُ إلا من له نفس عن الخير آبية وقوله – أيضاً –: "ولمّا فُضّ بالاختتام ختامها، وتقلد بإمعان النظر انسجامها... الخ. قلائد الدرر اللوحة: (/AUT68605أ).

(٤٠) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (/AUT68606ب).

(٤١) ينظر: قوله: "(وأصحابه) جمعِ صحب مكسور العين، لا جمع صاحب، إذ لا يجيء جمع فاعل على أفعال، أو هو جمع الصحابي على غير قياس (المشهور) من الشهرة

بتعريف الحديث في اللغة، والاصطلاح، والتفريق بين علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية[٤٢].

أما المقصد الأول: فذكر فيه أقسام الحديث من حيث عدد الرواة؛ وقسمها إلى قسمين: المتواتر والآحاد، وقد فصل في كل نوع من هذه الأنواع تفصيلاً وافياً، وذكر أقوال العلماء فيها، ومثل لكل نوع منها بما يعطي القارئ فكرة واضحة عن كل منها، وذكر أن أقل العدد الصالح للتواتر هو: أربعة في كل حلقة من حلقات الإسناد؛ لأن الأربعة؛ هو أقل عدد يفيد العلم؛ كما في شهود الزنا، وخلص المؤلف إلى أنّ العبرة بحصول العلم اليقيني وليس بالعدد.

أما المقصد الثاني: فخصصه للحديث عن الإسناد من حيث ماهيته وأنواعه، وتحدث عن الإسناد العالي والنازل، والأقران، والمدبج، والأكابر عن الأصاغر، ورواية الصحابي عن التابعي، والآباء عن الأبناء وعكسه، والسابق واللاحق، والمسلسل، ومن حدث ونسي[٤٣]، وغير ذلك مما له علاقة بالسند.

ثم تحدث عن صيغ التحمل والأداء، وأطال النفس في موضوع الإجازة، وأنواعها، وما يتعلق بها، ثم تحدث عن المتفق والمفترق وصُوَرِهِ وأنواعه.

وأما المقصد الثالث: فتحدث فيه عن علوم المتن، وبدأ بتعريف المتن لغة واصطلاحاً، ثم بيَّن أنواع الحديث من حيث قائله؛ كالمرفوع، والموقوف، والمقطوع، ونحوه، وتحدث عن الصحبة، وتعريف الصحابي، وطرق نيل شرف الصحبة، وأسباب فقدانها، ثم شرع ببيان كل نوع من هذه الأنواع والتمثيل له، وأطال النفس في الحديث المرفوع وما يلحق به.

= التي هي ضد الخفاء أي الواضح (عزيز) من العزة؛ بمعنى القوة، وهو رفع على الفاعلية بمشهور، وإضافته إلى (فضلهم) كهي في: جرد قطيفة".(قلائد الدرر، لوحة (AUT68605/ب)، وقوله: "ودخول الفاء بعد: أمّا؛ دليل على قيامها مقام اسم الشرط الذي هو مهما، والأصل مهما يكن من شيء، فالظرف متعلق بالشرط المحذوف (قلائد الدرر، لوحة (AUT68606/ب).

(٤٢) ينظر: قلائد الدرر اللوحات (AUT68605/أ – AUT68610/أ).

(٤٣) هذه المصطلحات لم أعرفها في الهامش؛ لأنني سأتحدث عنها بالتفصيل لاحقاً.

ثم تحدث عن الحديث الموضوع، وأحكامه، وأسباب الوضع، ونماذج من الأحاديث الموضوعة، ثم تحدث عن الضبط وأنواعه، وعن العلة وما يتعلق بها.

ثم شرع في الحديث عن مراتب الحديث الصحيح والحسن، ثم عن زيادة الثقة وأنواعها ومذاهب العلماء فيها.

ثم تحدث عن المخالفة وما ينتج عنها، كالشاذ والمحفوظ، والمنكر والمعروف.

ثم تحدث عن المتابعات والشواهد.

ثم بدأ الحديث عن الحديث الضعيف، وأنواعه، وقسمه إلى واحد وعشرين نوعاً، أرجع ضعفها إلى شيئين: سقط في الإسناد، وطعن في الراوي.

ثم تعرض للحديث عن حجية الحديث الضعيف وبخاصة إذا تلقته الأمة بالقبول، وبيّن شروط العمل به.

كما تعرض لمسألة مختلف الحديث، ومنهج العلماء في إزالة التعارض بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر، وذكر بعض الأمثلة التي توضح ذلك، وأخيراً: التعديل على الإبهام.

وأما الخاتمة؛ فتحدث فيها عن طبقات الرواة ومراتبهم، وتحدث عن مذاهب العلماء في تقديم الجرح على التعديل إذا تعارضا، وما يُهتم بمعرفته من الكنى، والأسماء، والألقاب، ومن نُسب لغير أبيه، وآداب المحدث وطالب الحديث، وسنّ التحمل والأداء، وبعض القضايا الأخرى. وتعدّ المسائل التي بحثها في الخاتمة من أدق المسائل وأهمها في علوم الحديث.

المطلب الثاني
مصادره في الكتاب وطرق استدلاله بها

المسألة الأولى: مصادره في الكتاب:

القرآن والسنة؛ هما أهم المصادر التي اعتمد عليها المؤلف في تأليف هذا

الكتاب، بالإضافة إلى عدد من المصادر الحديثية، والأصولية وغيرها، والكشف الآتي يبين أهم المصادر التي رجع إليها المؤلف، وأرقام اللوحات مرتبة حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين؛ لأنه غالباً ما يذكر اسم المؤلف ولا يذكر اسم الكتاب.

ت	اسم المؤلف	اسم الكتاب	رقم اللوحة
١	ابن جماعة	المنهل الروي	(AUT68609/ ب).
٢	السيوطي	الألفية	(AUT68609/ ب).
٣	العراقي	الألفية	(AUT68610/ أ).
٤	ابن الصلاح	المقدمة	(AUT68610/ أ) و (AUT68627/ب) و(AUT68628/ب)و(AUT68629/ب) (AUT68630/أ) و(AUT68633/أ).
٥	ابن حجر	نخبة الفكر	(AUT68610/ أ)و(AUT68614/ ب)..
٦	عضد الدين	شرح مختصر بن الحاجب	(AUT68610/ ب).
٧	سعد التفتازاني	الحواشي العضدية	(AUT68611/ أ)و(AUT68611/ ب).
٨	عضد الدين	الملة والدين على متن مختصر ابن الحاجب	(AUT68601/ أ)
٩	ابن الهمام	الحرير في أصول الفقه	(AUT68611/ ب)
١٠	الجلال	المحلى شرح جمع الجوامع	(AUT68611/ ب)و(AUT68614/ أ)
١١	الطبراني		(AUT68606/ ب)و(AUT68609/ أ)
١٢	الديلمي	مسند الفردوس	(AUT68606/ ب)
١٣	السيوطي	التقريب	(AUT68607/ ب) و(AUT68608/ أ) و(AUT68610/ أ)و (AUT68618/ ب) و(AUT68620/ ب)
١٤	الطيبي	الخلاصة	(AUT68607/ب) و(AUT68609/ب) و (AUT68610/أ) و (AUT68619/أ)
١٥	ابن حجر	فتح الباري	(AUT68608/أ)

ت	اسم المؤلف	اسم الكتاب	رقم اللوحة
١٦	الكمال بن أبي شريف	حواشي النخبة وحواشي جمع الجوامع	(AUT68608/أ) و (AUT68606/أ) و(AUT68611/ب)
١٧	ابن حجر	شرح النخبة	(AUT68608/أ)
١٨	السخاوي	شرح ألفية العراقي	(AUT68609/أ)
١٩	الشافعي	الأم	(AUT68609/أ)
٢٠	مسلم	الصحيح	(AUT68606/أ) و(AUT68615/أ) و(AUT68631/أ)
٢١	البخاري	الصحيح	(AUT68606/أ) و (AUT68615/أ) و(AUT68619/ب) و (AUT68631/أ)
٢٢	ابن منده	حواشي النخبة	(AUT68612/ب)
٢٣	ابن حجر		(AUT68612/ب) و(AUT68618/أ) (AUT68625/ب) و(AUT68627/ب) و(AUT68630/أ) و(AUT68631/ب)
٢٤	ابن حجر	توضيح النخبة	(AUT68613/ب) و(AUT68625/ب)
٢٥	النووي		(AUT68612/ب) و(AUT686181/أ)
٢٦	الخطيب		(AUT68631/أ) (AUT68613/أ)
٢٧	ابن الصلاح		(AUT68613/أ)
٢٨	البيهقي		(AUT68613/أ)
٢٩	ابن حبان		(AUT68613/أ)
٣٠	الحاكم		(AUT68613/ب) و(AUT68620/أ)
٣١	فخر الدين الرازي		(AUT68613/ب) و(AUT68614/أ)
٣٢	الكعبي		(AUT68613/ب) و(AUT68614/أ)
٣٣	الغزالي		(AUT68613/ب)و(AUT68614/ب)
٣٤	السخاوي		(AUT68613/ب) و(AUT68625/ب) (AUT68603/ب) و (AUT68628/أ) و(AUT68628/ب)

ت	اسم المؤلف	اسم الكتاب	رقم اللوحة
٣٥	السبكي		(AUT68614/ب)
٣٦	الآمدي		(AUT68614/ب)
٣٧	ابن الحاجب		(AUT68614/ب)
٣٨	الشيخ قاسم		(AUT68615/ب)
٣٩	العراقي		(AUT68618/أ)
٤٠	إمام الحرمين		(AUT68614/أ)
٤١	الجويني	البرهان	(AUT68614/أ)
٤٢	التفتازاني	حواشي الشرح العضدي	(AUT68614/ب)
٤٣	سيد الشريف	شرح المواقف	(AUT68614/ب)
٤٤	ابن العربي	شرح البخاري	(AUT68615/ب)
٤٥	ابن حبان	الصحيح	(AUT68615/ب)
٤٦	الترمذي	الجامع	(AUT68618/ب) و (AUT68623/أ)
٤٧	البخاري	الأدب المفرد	(AUT68623/أ)
٤٨	ابن جماعة		(AUT68618/ب)
٤٩	أبو حنيفه		(AUT68625/ب) و(AUT68629/أ)
٥٠	العراقي		(AUT68627/أ) و (AUT68629/ب) (AUT68630/ب)
٥١	الشمني		(AUT68628/ أ)
٥٢	محمد بن سعيد بن الحجاج		(AUT68628/ ب)
٥٣	أحمد بن فارس اللغوي		(AUT68628/ ب)
٥٤	أبو العباس الوليد بن بر المالكي		(AUT68629/أ)
٥٥	ابن عبد البر		(AUT68629/أ) و(AUT68631/أ)

ت	اسم المؤلف	اسم الكتاب	رقم اللوحة
٥٦	محمد بن الحسن		(AUT68629/أ)
٥٧	أبو يوسف		(AUT68629/أ)
٥٨	أحمد بن حنبل		(AUT68629/ب)
٥٩	الحافظ السلفي		(AUT68629/ب)
٦٠	طاهر بن عبد الله الطبري		(AUT68630/ب)
٦١	المقدسي		(AUT68630/ب)
٦٢	علي بن المديني		(AUT68631/أ)
٦٣	ابن حجر	الأمالي	(AUT68631/أ)
٦٤	السرخسي	الأصول	(AUT68629/أ)
٦٥	اللقاني	شرح النخبة	(AUT68628/أ)
٦٦	النووي	التقريب	(AUT68625/أ)
٦٧	زكريا الأنصاري		(AUT68625/ب) و(AUT68627/أ) و(AUT68627/ب) و(AUT68628/أ) و(AUT68630/ب) و(AUT68631/أ) و(AUT68633/أ)

المسألة الثانية: طرق استدلاله بالمصادر التي رجع إليها:

أولاً: استدلاله بالقرآن

القرآن الكريم مصدر أصيل لكل العلوم الإسلامية، وهذا الكتاب حاله حال أي كتاب في علوم الحديث، لا بد له من الاستشهاد بالآيات القرآنية في مختلف القضايا، وقد استشهد المصنف بكثير من الآيات القرآنية دون عزو الآيات إلى سورها – كما هو الحال في الأبحاث الحديثة –، ولعله سار في ذلك على منهج المتقدمين في عدم عزو الآيات لسورها إلا نادراً[٤٤].

(٤٤) وجدته ذكر اسم السورة ورقم الآية في موضع وحيد في اللوحة: (AUT68647/ب)، في قوله تعالى ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ...﴾ [البقرة: ٩٨].

والمتقدمون لم يهتموا بهذا الجانب؛ اعتماداً على أن معظم طلاب العلم كانوا حافظين لكتاب الله، ولا حاجة لعزو الآيات، ولعل المصنف سار على نهجهم.

ويبدو أن المصنف كان يستشهد بالآيات من حفظه دون الرجوع إلى المصحف، والدليل على ذلك أنه وقع في بعض الأخطاء(٤٥).

ثانياً: استدلاله بالسنة:

السنة: هي المصدر الثاني للتشريع، وبما أن الكتاب يبحث في علوم الحديث؛ فإن المصنف بحاجة للاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة أكثر من غيرها، وقد فعل المصنف ذلك، لكنه كان يذكرها مجردة عن الإسناد، ثم يذكر بعض من رواها من المحدثين، دون الإشارة إلى اسم المصنَّف، أو اسم الكتاب، أو الباب إلا نادراً(٤٦).

كما أنه لم يتبع منهجاً منضبطاً في مسألة تخريج الأحاديث؛ إذ وجدته أحياناً يرتب المصنفين حسب الأفضلية(٤٧)، فيقدم البخاري على مسلم(٤٨)،

---

(٤٥) ينظر على سبيل المثال استشهاده بالآية الكريمة السابقة ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨] (AUT68647/ب)، زاد لفظ: "قل" قبلها، وهو ليس منها لكنه من قوله تعالى في الآية التي قبلها: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ...﴾ [البقرة:٩٧]. وهذا الخطأ من المؤلف وليس من النّساخ؛ لأن هذه اللفظة مذكورة في جميع النسخ المخطوطة.

(٤٦) ففي معرض حديثه عن اشتراط ثبوت اللقاء والمعاصرة قال: "قاله الإمام القسطلاني في كتاب العلم من صحيح البخاري" فذكر اسم صاحب المصنف والكتاب. /AUT68631)ب)، ولعل هذا هو الموضع الوحيد في هذه النسخة، لكنه قال في موضع آخر: "وحكاه شارحه القسطلاني عنه في باب ما يذكر في المناولة، وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان. (وهذا الكلام ساقط من النسخة التركية، ومثبت في النسختين الباقيتين).

(٤٧) حين رتب الكتب الستة قال: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (AUT68619/أ).

(٤٨) فحين تحدث عن مراتب الصحيح، قدّم ما انفرد به البخاري على ما انفرد به مسلم، وعلل ذلك بقوله: "لاتفاق العلماء على أن البخاري كان أجلّ من مسلم في العلوم، وأعرف منه بصناعة الحديث، وأن مسلماً تلميذه وخريجه، ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره حتى لقد قال الدار قطني: "لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء" /AUT68646)ب).

ويقدم أبو داود، والترمذي، والنسائي، على ابن ماجه، لكنه يعتمد في الأفضلية: المصنِّف، وليس المصنَّف، فقد قدم كتاب الأدب المفرد على السنن(٤٩)، وأحياناً يرتب المصنفين حسب سنة الوفاة، وأحياناً لا يلتزم بهذا ولا ذاك(٥٠).

ومعلوم أن معظم المتقدمين لا يذكرون الكتاب أو الباب، إلا أن أنهم اهتموا بذكر الأسانيد، وإذا حذفوا الإسناد، عوّضوا عنه بذكر درجة الحديث(٥١).

أما ابن همّات فكان يحذف الإسناد، ولا يلتزم بذكر درجة الحديث دائماً؛ فأحياناً يذكر درجة الحديث(٥٢)، وأحياناً كثيرة لا يذكرها، وهذا أوقعه في بعض

---

(٤٩) ينظر مثلاً: حديث: الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ...الحديث"، قال بعده: "وهذا حديث حسن، أخرجه البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود في سننه، والترمذي، وقال: حسن صحيح (AUT68623)/أ)".

(٥٠) ينظر مثلا حديث: "مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّال كَانَ كَصِيَام الدَّهْرِ" قال بعده: أخرجه أحمد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه (AUT68664)/أ)، فمن حيث الأفضلية والأهمية فإن مسلماً (ت٢٦١هـ) مقدم على جميع من ذكرهم، لكن المصنف قدّم عليه أحمد (ت٢٤١هـ) ولو افترضنا أنه اعتمد أقدمية الوفاة فإن ابن ماجه (ت٢٧٣هـ) مقدم على أبي داود(ت٢٧٥هـ)، والترمذي (ت٢٧٩هـ)، والنسائي (ت٣٠٣هـ)، كما أنه قدم ابن حبان على أبي داود والنسائي، فمن حيث الأفضلية هما مقدمان عليه، وأما من حيث الوفاة فإنه أقدم من النسائي لكنه متأخر عن أبي داود.

(٥١) وهناك بعض المصنفين صنفوا مصنفات جمعوا فيها الأحاديث مجردة عن الإسناد واستعاضوا عن ذلك بالحكم على الحديث وذكر درجته مثل: جامع الأصول؛ لابن الأثير، ومجمع الزوائد للهيثمي وغيرهما.

(٥٢) ينظر مثلاً: حديث: الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ... "، قال بعده: "وهذا حديث حسن (AUT68623)./أ)، وفي تدليله على نفي الصحبة بعد المائة قال: "لقوله ﷺ في الحديث الصحيح: "أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّه عَلى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ لَا يَبْقَى أَحَدٌ مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ" (AUT68637)/أ)، كما أنه يذكر درجة الحديث إذا كان صاحب المصنف الذي نقل منه قد حكم على الحديث؛ كالترمذي، ومثال ذلك حديث: نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَه"، ذكره المصنف وعقب عليه بقوله: رواه الترمذي من حديث ابن مسعود وقال: حسن صحيح. ينظر: لوحة (AUT68608)/ب)، والحديث السابق – أيضاً –: "الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ..." نقل قول الترمذي فيه: "حسن صحيح" (AUT68623)/أ).

الأخطاء؛ إذ استشهد ببعض الأحاديث الضعيفة، بل وحتى الموضوعة، دون أن يبين حالها للقارئ؛ مما يوهم أن هذه الأحاديث صالحة للاستشهاد(٥٣).

كما أنه جانب الصواب في أحكامه على بعض الأحاديث، فقد زعم أن بعض الحفاظ حسّنوا حديث: "لا غيبة لفاسق"(٥٤)، ولم أقف على من حسّنه، لا من الحفاظ، ولا من غيرهم، بل إن الحديث مذكور في كتب الأحاديث الضعيفة والموضوعة(٥٥).

ثالثاً: استدلاله بآراء الفقهاء:

سبق القول بأن ابن همّات؛ حنفي المذهب، وصرح هو بذلك في أكثر من موضع(٥٦)، وقد ظهر تأثره بالمذهب الحنفي من خلال استدلاله بالآراء الفقهية؛ إذ كان يشير إلى تبنّيه رأي الحنفية عند المخالفة، وذلك من خلال نسبة نفسه

---

(٥٣) من ذلك حديث: "اللهم ارحم خلفائي..." قال بعده: "رواه الطبراني من حديث ابن مسعود" ولم يذكر درجته.
قلت: الحديث رواه الطبراني، في المعجم الأوسط (٦/٧٧) من طريق ابن عباس، وليس من طريق ابن مسعود، مع اختلاف في اللفظ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:"اللهم ارحم خلفاءنا، قلنا: يا رسول الله، وما خلفاؤكم؟ قال الذين يأتون من بعدي يروون أحاديثي وسنتي ويعلمونها الناس"، وذكره الزيلعي، في نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية (١/٣٤٨)من حديث ابن عباس – رضي الله عنه – عن علي رضي الله عنه، وقال: فيه أبو عيسى ابن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب: وضّاع، كما ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١/١٢٦)، و المنذري في الترغيب والترهيب (١/٦٢)، كلاهما من طريق ابن عباس، ونسباه إلى الطبراني، ولم يُرْوَ هذا الحديث من طريق ابن مسعود، ورواه قريباً من لفظ الحديث أعلاه: الديلمي، في الفردوس بمأثور الخطاب من حديث علي – رضي الله عنه – قال: اللهم ارحم خلفائي الذين يروون أحاديثي وسنتي، ويعلمونها للناس، وقال المناوي بعد ذكر هذا الحديث: عن علي أمير المؤمنين، ثم قال: مخرجه الطبراني: تفرد به أحمد بن عيسى أبو طاهر العلوي الهاشمي، قال الزين العراقي: وأحمد هذا، قال الدارقطني: كذاب، وفي الميزان: هذا حديث باطل، وأحمد كذاب فكان ينبغي حذفه من الكتاب. المناوي، فيض القدير (٢/١٤٩).

(٥٤) اللوحة: (AUT68613)/أ).

(٥٥) ينظر (أسنى المطالب١/١٧١٨، والأسرار المرفوعة١/٥٩٤، والدرر المنتثرة ١/ ٤٨٨، والمشتهر من الحديث الموضوع والضعيف والبديل الصحيح ١/١١٧).

(٥٦) ينظر: قلائد الدررِ (اللوحة AUT68606/ب).

إلى هذا المذهب؛ فيقول مرة: "أصحابنا الحنفية"، ومرة يقول: " نحن معشر الحنفية" ونحو ذلك، وكان يعرض أقوال الفقهاء في المسألة، ثم يذكر رأي الحنفية بشكل واضح، في إشارة منه إلى أنه يتبنّى هذا الرأي، وهذا ظاهر في معظم كلامه(٥٧).

المطلب الثالث

منهجه في الاقتباس والتوثيق من كتب السابقين:

من خلال تتبعي للنصوص المقتبسة؛ وجدت أن المصنف قد اعتمد على أقوال السابقين من العلماء، ورجع إلى كثير من المصنفات، لكنّ أكثر الكتب التي اعتمد عليها ورجع إليها ثلاثة هي:

١ - فتح المغيث؛ للسخاوي.

٢ - نخبة الفكر؛ للحافظ ابن حجر، وشروحها المختلفة.

٣ - تدريب الراوي؛ للسيوطي.

فقد رجع إلى هذه الكتب كثيراً، لكنه لم يقتصر عليها، والجدول السابق يبين المصنفات التي رجع إليها.

أما طريقة الاقتباس والتوثيق فكانت متباينة؛ ولم يكن له منهج ثابت يسير عليه في كل الكتاب، وكانت طريقة النقل والتوثيق عنده، على النحو الآتي:

١ - نقل الكلام نصاً، والإشارة إلى اسم المؤلف، واسم الكتاب الذي نقل منه، دون ذكر الجزء أو الصفحة(٥٨).

---

(٥٧) ينظر قلائد الدرر لوحة (AUT68615)/ب)، و(AUT68644)/أ)، و(AUT68654)/ب)، و(AUT68655)/أ)، و(AUT68666)/أ). (AUT68668)/أ)، و(AUT68668)/ب).

(٥٨) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: قوله في المقدمة: " وقد استعمل كما قاله السيوطي في شرح التقريب للنووي في قليل الخَبَر بفتح الموحدة بمعنى الكلام، كما صرح به الطيبي في خلاصته، (AUT68607)/ب) فقد نسب الكلام لقائله وذكر الكتاب الذي قيل فيه، وقد وجدت كلام السيوطي نصاً في: تدريب الراوي (١/ ٦٢)، وينظر كذلك: (AUT68656)/ب).

٢ – نقل الكلام نصاً، والإشارة إلى اسم المؤلف، دون ذكر اسم الكتاب الذي نقل منه(٥٩).

٣ – نقل الكلام بالمعنى، والإشارة إلى اسم المؤلف، واسم الكتاب الذي نقل منه، دون ذكر الجزء أو الصفحة(٦٠)، وهذا هو الغالب على صنيعه.

٤ – نقل الكلام بالمعنى، والإشارة إلى اسم المؤلف، دون الإشارة إلى اسم الكتاب(٦١).

٥ – نقل الكلام بالنص أو بالمعنى، دون الإشارة إلى قائله أو اسم الكتاب الذي نقل منه(٦٢).

---

(٥٩) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: قوله في المقدمة: "وقال الطيبي: الحديث أعمّ من أن يكون قول النبي ﷺ، والصحابيّ والتابعيّ وفعلهم وتقريرهم. وقال- أيضاً – وأما الحديث في الاصطلاح الذي عليه المحدثون ويرادفه الخبر على الصحيح كما قاله الكمال بن أبي شريف (AUT68607)/ب)، فقد نسب الكلام لقائله دون ذكر الكتاب. وينظر كذلك: (AUT68638)/أ)، و(AUT68638)/ب) و(AUT68647)/أ) و(AUT68647)/ب)، و(AUT68655)/أ) و(AUT68655)/ب).

(٦٠) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: اللوحة AUT68613)/أ)، وAUT68613)/ب) ذكر مجموعة من الأحاديث المشتهرة على اللسنة ثم قال: وكلها باطلة، ونسب ذلك إلى السيوطي في شرح التقريب، ووجدتها نصاً في تدريب الراوي (٢/ ١٧٥)، وكذلك قوله: " للكرّامية: هم الطائفة المنسوبة الى أبي عبد الله محمد بن كرّام بالتشديد مع فتح الكاف على المشهور، كما حكاه السخاويّ عن الحافظ ابن حجر، والخطيب، وابن ماكولا، وابن السمعاني، وجزم به مسعود الحارثي AUT68642)/ب)وغيرها.

(٦١) ينظر على سبيل المثال لا الحصر قوله: "قال العراقي: "وقريب منه ما أسنده المدينيّ عنه قال: توفى النبي ﷺ ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف إنسان من رجل وامرأة" وهذا لا تحديد فيه (AUT68639)/ب)، وهذا الكلام منقول بالمعنى. ينظر كلام العراقي في: التقييد والإيضاح (١/ ٣٠٦)، وينظر: (AUT68608)/ب)، و(AUT68629)/أ).

(٦٢) ينظر على سبيل المثال لا الحصر اللوحة (AUT68605)/ب)، ولوحة (AUT68606)/ ب) قال: "وكان رسول الله ﷺ إذا خطب قال: "أما بعد"...إلى قوله... في مسند الفردوس". وهذا الكلام منقول نصاً من تدريب الراوي(١/ ٦١)، وفي التمثيل لصورة المشتبه قال: "كشُريح بن النعمان بضم النون، وسُريح ابن النعمان...إلى قوله:... من شيوخ البخاري (AUT68634)"/أ)، وهذا الكلام منقول من تدريب الراوي(٢/ ٣٣١) بتصرف يسير.

ولم يكن المصنف مبتدعاً في الطرق الأربع الأولى؛ فإن أغلب العلماء الذين سبقوه كانوا يستخدمونها، لكن صنيعه في الطريقة الخامسة كان مستغرباً منه.

ويلاحظ على ابن همات في مسألة الاقتباس والتوثيق ما يأتي:

١ - عدم الدقة في النقل من بعض المصادر[٦٣] وهذا يرجع إلى أمرين محتملين: إما أنه ينقل من حفظه، والحفظ يخطئ أحياناً، وإما أنه ينقل من مصدر وسيط، وأميل إلى ترجيح الاحتمال الأول.

٢ - عدم توثيق بعض النصوص المقتبسة[٦٤]؛ وهذا ناتج إما عن النسيان، وإما عن اشتهار الكلام عن قائله، وأستبعد الاحتمال الثالث وهو السرقة العلمية، وسبب استبعاد الاحتمال الثالث أنه اهتم بمسألة التوثيق في كثير من المواضيع، ويدل على ذلك كثرة المصادر التي رجع إليها،وأرجح الاحتمال الأول؛ وهو النسيان؛ وهذا لا يسلم منه أحد

٣ - عدم الدقة في العزو إلى بعض المصادر، وهذا ناتج عن وهم المصنف وليس له احتمال آخر[٦٥].

---

(٦٣) ينظر مثلاً حديث أبي هريرة: "شبك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: "خلق الله الأرض يوم السبت... الحديث "(قلائد الدرر، لوحة AUT68622)/ب) وهذا خطأ والصحيح: ما رواه مسلم بسنده من طريق أبي هريرة قال: **أخذ** رسول الله ﷺ بيدي، فقال: خلق الله عز وجل **التربة** يوم السبت... الحديث " (صحيح مسلم (٤/ ٢١٩٤ح٢٧٨٩) وكقوله أول الناس أول ناسٍ (AUT68622)/ب)، وهذا القول معكوس، والصواب: "أول ناسٍ أول الناس" وهو عجز بيت؛ لأبي الفتح البستي يقول فيه: فإن نسيت عهودا منك سالفة... فاغفر فأول ناسٍ أول الناس. ينظر: (النكت على مقدمة ابن الصلاح٣/٢٥٦٥)، و(تفسير القرطبي١٥/٢٣٧)، و(فيض القدير٢/ ١٠٣).

(٦٤) ينظر مثلاً قوله: "بسم الله الرحمن الرحيم؛ أي أبدأ، امتثالا لقوله ﷺ: "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم؛ فهو أقطع، رواه الرهاوي في الأربعين؛ من حديث أبي هريرة، وتصدير النبي ﷺ كتبه بها مشهور في الصحيحين وغيرهما" هذا الكلام منقول نصاً من تدريب الراوي (١/٥٥) ولم يذكره المؤلف.

(٦٥) ينظر مثلاً قوله: "ما أضيف أي نسب إلى النبي ﷺ كذا اقتصر عليه شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر في شرح البخاري، وحكاه عنه السيوطي (AUT68608)/أ) وهذا

وقد شكلت الاقتباسات؛ التي ذكر فيها اسم المؤلف، واسم الكتاب الذي نقل منه، ما نسبته(٥٠٪) تقريباً، في حين كانت الاقتباسات التي يذكر اسم المؤلف ولا يذكر اسم الكتاب أقلّ من ذلك، وأقلّ منها الاقتباسات التي لم يذكر اسم الكتاب ولا اسم المؤلف.

= الكلام لم أجده في شرح البخاري كما أشار المصنف، ولكن وجدته بالمعنى في شرح نخبة الفكر، وكذلك نسبه السيوطي – أيضاً – إلى الحافظ ابن حجر في شرح النخبة. ينظر: (ابن حجر، نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص١٤)، و(تدريب الراوي ١/١٨٣)، كما أنه أخطأ في بعض الآيات، كما مر آنفاً في مطلب استدلاله بالقرآن.

المبحث الثالث
منهج ابن همَّات في علوم الحديث

المطلب الأول
منهجه في تعريف الحديث

لم يختلف تعريفه للحديث لغة عن تعريف غيره.

وأما في الاصطلاح فعرفه بقوله: –يرادفه الخبر على الصحيح–، ما أضيف إلى النبي ﷺ وقيل: أو إلى الصحابي، أو من دونه قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة، حتى الحركات، والسكنات الواقعين في اليقَظة والمنام"[(٦٦)].

ويلاحظ على تعريفه ما يأتي:

١ – ذهب إلى أن الخبر، والأثر، والسنة، والحديث، جميعها بمعنى واحد، إذ قال: "ومعنى الأثر اصطلاحاً: هو الحديث مطلقاً؛ سواء أكان مرفوعاً إلى النبيﷺ، أم كان غير مرفوع؛ بأن كان موقوفاً على الصحابي، أو على من دونه، وهذا على المعتمد[(٦٧)] وأضاف: "ويرادفه؛ أي الحديث: السنّة – أيضاً –، كما يرادفه الخبر والأثر... فكل حديث أو خبر أو أثر: "سنةٌ" وبالعكس[(٦٨)]، وهو في هذا يأخذ برأي جمهور المحدثين[(٦٩)].

٢ – ذَكَر الإضافة إلى الصحابي ومن دونه بصيغة التمريض، وقد أشار إلى

---

(٦٦) نتيجة االنظر، اللوحة (٢أ) وينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68607)/ب)، و (AUT68608/أ).

(٦٧) ينظر: قلائد الدرر، لوحة (AUT68609/أ+ب).

(٦٨) ينظر: قلائد الدرر، لوحة (AUT68609/أ).

(٦٩) ينظر: ابن جماعة، المنهل الروي (١/٤٠)، والجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/٤٠)، و العتر، منهج النقد في علوم الحديث (ص٢٦–٢٧) .وذهب فقهاء خراسان إلى التفريق بينهما فيما ذكره ابن الصلاح، فقد نقل عن أبي القاسم الفوراني أنه قال: الفقهاء يقولون: الخبر: ما يروى عن النبي ﷺ والأثر: ما يروى عن الصحابة – رضي الله عنهم – (مقدمة ابن الصلاح في علوم ١/٢٧).

ذلك بقوله: "وإنما ذكرته بصيغة التمريض تبعاً للكمال ابن أبي شريف، وإلا فمن حيث النظر هو المعتبر؛ وذلك لجعلهم الموقوف، والمقطوع من مسائل هذا الفن، فيقتضي اندراجهما في موضوعه الذي هو الحديث، ودعوى التغليب تكلّف"[٧٠].

٣ – ذَكَر الصفة مطلقاً، ولم يفرق بين الصفة الخَلقية –بفتح الخاء– والصفة الخُلقية – بضم الخاء –، وكان الأولى به أن يذكر ذلك، كما فعل جمهور المحدثين.

٤ – هذا التعريف فيه زيادة على تعريف الجمهور: "حتى الحركات، والسكنات الواقعة في اليقَظة والمنام"، ويبدو أنه تابع السخاوي في ذلك، فقد ذكر هذا نصاً في تعريفه للحديث، كما أن ذِكْر الصفة مطلقاً مأخوذ من السخاوي[٧١].

المطلب الثاني
منهجه في تقسيم الحديث من حيث عدد الرواة:

قسم ابن همَّات الحديث من حيث عدد الرواة إلى قسمين: المتواتر، والآحاد.

أولاً: الحديث المتواتر: وقد قسّمه إلى قسمين:

أولهما: ما له طبقة واحدة: وهو ما رواه كثيرون تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ولو من غير قصد، واستند إلى أمر محسوس[٧٢] لا معقول؛ لجواز

(٧٠) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68608/أ).
(٧١) ينظر: السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١/١٠)، وكذلك ابن الملقن، خلاصة البدر المنير (١/٢٩).
(٧٢) المقصود: أن "الجماعة التي استندت في الإخبار إلى الإحساس بالمخبر به؛ هي المثبتة لأصل الخبر. ينظر: (توجيه النظر إلى أصول الأثر للجزائري ١/١٠٩٢).

الغلط فيه؛ كخبر الفلاسفة[٧٣] بقدم العالم[٧٤]، فإنه لا يفيد العلم، فلا يكون متواتراً، وإن كان خبر كثيرين[٧٥].

ثانيهما: ما رواه كثيرون تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، مع كونهم رووه عن مثلهم في الكثرة المذكورة وإن تغاير نوعها، مع انضمام القرائن المتصلة[٧٦].

وبيّن معنى قوله: " القرائن المتصلة" بقوله: "ونعني بالقرائن: الأحوال الزائدة على أقل العدد الصالح للمتواتر كما في شهود الزنا[٧٧]، والمتصلة: الأحوال اللازمة لنفس الخبر، أو المُخبِر بكسر الموحدة أو المُخبَر عنه"[٧٨].

واشترط في المتواتر أن يفيد العلم بنفسه، وبيّن ذلك بقوله: " ومعنى إفادته العلم بنفسه: أن كثرة العدد في الناقلين كافٍ في الإفادة"[٧٩] لكنه جعل حصول العلم اليقيني متوقفاً على انضمام أحوال الناقلين؛ من اتصافهم بالأمانة،

---

(٧٣) أعظمهم خمسة: بندقليس كان في عصر داود عليه السلام، ثم فيثاغورس، ثم سقراط، ثم أفلاطون، ثم أرسطاليس، ولهم تصانيف في جميع أنواع الفنون. ينظر: (كشف الظنون ١/ ٣٠-٣١).

(٧٤) إن القول بقدم العالم إنما اشتهر بعد أرسطاليس وكان من تلامذته: الإسكندر الأفروديسي، وثامسطيوس، وفورفوريوس، وصنف فورقلس المنتسب إلى أفلاطون في هذه المسألة كتاباً وأورد فيه خمس شبهات. ينظر هذه الشبه والرد عليها في.(الشهرستاني، الملل والنحل ٢/ ١٤٩-١٥٠).

(٧٥) ينظر: نتيجة النظر: اللوحة(٢ب) و(٣ أ)، وقلائد الدرر، اللوحة (AUT68610)/ب)، و(AUT68611)/أ).

(٧٦) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68610)/ب). ومعنى ذلك أن الجماعة الثانية تلقت الخبر عن الجماعة الأولى التي استندت في الإخبار إلى الإحساس بالمخبر به.

(٧٧) يفهم من كلامه أن أقل العدد للمتواتر: "أربعة" قياساً على شهود الزنا، وقد اختلف العلماء في تعيين الحد الأدنى في التواتر، فمنهم: من عينه في الأربعة، وقيل: خمسة، وقيل: سبعة، وقيل: عشرة، وقيل: اثني عشر، وقيل: أربعين، وقيل: خمسين، وقيل: سبعين، وقيل:غير ذلك. ينظر:(ابن حجر، نزهة النظر ص ١٥)

(٧٨) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68611)/أ).

(٧٩) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68609)/أ).

والديانة، والتقوى، والمروءة[٨٠] ولم يشترط عدداً معيناً لحصول التواتر، فقال: " الضابط كما في البديع؛ لابن الساعاتي: ما حصل العلم عنده؛ وهو المراد بقولي؛ **إذِ المَدَار** أي العلة في كونه متواتراً: كثرة تفيد العلم بصدقه، مجرداً، أو مع القرينة المتصلة، وإنما كانت الكثرة المذكورة؛ مداراً لمنعها في العادة من نسبة الكذب إلى المُخْبِر، ولأنّا – كما في البديع – قاطعون بالصدق من غير علم بعددٍ خاص لا متقدماً ولا متأخراً "[٨١].

ثم بيّن أن العلم الحاصل بالمتواتر؛ إن كان حصوله بكثرة العدد في رواته فهو مطرّد؛ أي متفق في حصوله لكل من بلغه من الناس؛ لإطراد العلة وعدم اختلافها، وإن كان حصول العلم باحتفاف القرائن المتصلة، فلا يطرد للكل فيحصل لمن قامت القرينة عنده، ولا يحصل لغيرهم؛ لعدم قيامها عندهم، وذكر أن هذا هو المختار، والصحيح من أقوال ثلاثة، ونسبه إلى السبكي[٨٢].

واستثنى من المتواتر ما أفاد العلم بالقرائن المنفصلة فقال: " وأما ما يفيد العلم بمعونة القرائن المنفصلة، أو بواسطة العلم بمضمون الخبر ضرورة، أو نظراً؛ كقولنا: الواحد نصف الاثنين، والعالم حادث: فإنه لا يكون متواتراً "[٨٣].

والقرائن المنفصلة: "هي الأحوال الخارجة عن نفس الخبر، سواء أكانت عقلية؛ كخبر جماعة بأن النفي والإثبات لا يجتمعان، وكخبر جماعة موافق لخبر الله وخبر رسولهﷺ، أو حسّية؛ كخبر جماعة عن عطشهم وجوعهم؛ لظهور أثار ذلك عليهم، أو عادية؛ كخبر جماعة عن موت والدهم مع شق الجيوب، وضرب الخدود، والتفجع عليه، فهذه الأخبار لا تكون متواترة، وإن أفادت العلم "[٨٤].

---

(٨٠) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT6861/)/أ).
(٨١) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68612)/أ).
(٨٢) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68614)/ب).
(٨٣) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68611)/أ).
(٨٤) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68611)/ب).

ثانياً: حديث الآحاد: وقد أَدخل في الآحاد؛ كل ما لم يبلغ حد التواتر، فقال: الآحاد ما لم ينته إلى التواتر، مشهوراً كان، أو عزيزاً، أو غريباً، فيستعمل في كلّ منها، استعمال الكلّيّ في جزئياته، ويقال لكل منها: خبر واحدٍ–أيضاً–[٨٥].

وقد حصر الآحاد في ثلاثة أنواع فقال: "انحصرت الأنواع في ثلاثة لا رابع لها عند المحدثين: المشهور، والعزيز، والغريب"[٨٦].

فالأول: ما رواه ثلاثة، والثاني: ما رواه اثنان، والثالث: ما رواه واحد[٨٧].

أما المشهور، فعرّفه بأنه: "ما رواه ثلاثة[٨٨]، وهي أول مرتبة يتحقق فيها هذا النوع من الآحاد، وإلّا فما لم يبلغ حدّ التواتر فهو مشهور"[٨٩].

ثم بيّن أن مصطلح المشهور، قد يطلق على الأحاديث التي اشتهرت على الألسنة، فقال في المتن: " وقد يطلق المشهور على ما اشتهر على الألسنة، سواء أكان له إسناد، أم لا، فيشمل الموضوع"[٩٠]، وفي الشرح ذكر نماذج من الأحاديث الصحيحة، والحسنة، والضعيفة، والموضوعة، مما اشتهر على الألسنة، وحكم على كلّ منها[٩١].

وأما العزيز فعرّفه بأنه: "ما رواه اثنان، ثم قال: وفي حواشي النخبة، قال ابن مندة، وقرره ابن الصلاح، والنووي: أن العزيز ما يرويه اثنان أو ثلاثة، فعلى

---

(٨٥) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68610)/أ).

(٨٦) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68612)/ب).

(٨٧) ينظر: نتيجة النظر: اللوحة(٣ أ) و(٣ب)، وينظر شرحه في: قلائد الدرر اللوحة (AUT68612)/ب).

(٨٨) عرفه الحافظ ابن حجر بقوله: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين. (ابن حجر، شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص١٤)، وعرفه السيوطي بقوله: الذي تزيد نقلته على ثلاثة. (تدريب الراوي ٢/١٧٣) ويبدو أن المصنف أخذ بقول السيوطي كما هو واضح من كلامه.

(٨٩) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68612)/ب).

(٩٠) ينظر: نتيجة النظر: اللوحة (٣ ب).

(٩١) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68613)/أ)، و(/AUT6861)/ب).

هذا يكون بينه وبين المشهور عموم وخصوص من وجه، وخصّ بعضهم المشهور بالثلاثة، والعزيز بالاثنين؛ واختاره المص[٩٢].

ثمّ بيّن أنّ أن خبر الواحد مطلقاً، لا يفيد العلم بنفسه، ولا بالقرائن المتصلة، ولكنه يفيد العلم بانضمام القرائن المنفصلة، وقال: إن هذا هو المختار عند شيخ الإسلام؛ الحافظ ابن حجر، كما صرح به في كتابه: "نخبة الفكر" وفاقاً للآمدي، وابن الحاجب، في أصوليهما[٩٣]، ومثّل لما يفيد العلم بالقرائن المنفصلة من خبر الواحد؛ ما كان مخرجاً في الصحيحين، أو كان مشهوراً؛ رواه ثلاثة فأكثر، وكان سالماً من ضعف الرواة، وعِلل الإسناد، أو كان مسلسلاً بالأئمة الحفاظ المتقنين، ولم يكن غريباً، سواء أكان عزيزاً، أم مشهوراً[٩٤].

ثمّ بيّن المصنف أن خبر الواحد؛ مفيد للظن مطلقاً – عند أصحابه من الحنفية – سواء احْتفت به القرائن أم لا، وإن تفاوتت طبقات الظنون قوة وضعفاً، وأضاف أن كون الحديث عزيزاً ليس شرطاً لصحته؛ أي أن صحة الحديث لا تتوقف على رواية اثنين، خلافاً لمن زعمه؛ كأبي علي الجبائي من المعتزلة، ونقل عن ابن العربي، أن العزيز هو شرط البخاري في صحيحه، ونقل عنه أنه قال: وإنما بنى البخاري كتابه على حديث يرويه أكثر من واحد، أصرح من هذا؛ ما ذكره في شرح الموطأ حيث قال: كان مذهب الشيخين: أن الحديث لا يثبت حتى يرويه اثنان، قال: وهو مذهب باطل، بل رواية الواحد عن

---

(٩٢) المقصود بـ:"المص": هو: "الحافظ ابن حجر" كما وضحه المصنف في الصفحة نفسها فذكر أن المراد بـ: "المص": هو الحافظ ابن حجر، وهو المقتدى به في هذه المقدمة". ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68612)/ب). وقول ابن مندة الذي أشار إليه المصنف، ذكره الصنعاني في توضيح الأفكار نصاً، وقال في آخره: "واختاره الحافظ ابن حجر". (الصنعاني، توضيح الأنظار لمعاني تنقيح الأنظار ٢/٤٠٦). وقال الحافظ ابن حجر: "العزيز وهو أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين، وسمي بذلك إما لقلة وجوده، وإما لكونه عزَّ – أي قوي بمجيئه من طرق أخرى (شرح النخبة ص١٥).

(٩٣) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68615)/أ).

(٩٤) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68614)/ب)، و(AUT68615)/أ).

الواحد صحيحة إلى النبي ﷺ، ثمّ نقل المصنف اعتراض ابن حبان على قول ابن العربي بقوله: "والعجب منه كيف يدعي عليهما ذلك، ثم يزعم أنه مذهب باطل، فليت شعري من أعلمه بأنهما اشترطا ذلك؟ إن كان منقولا فليتبيّنه، وإن كان عرفه بالاستقراء فقد وهم في ذلك"(٩٥).

قلت: البخاري لم يضع مقدمة لكتابه، ولم يذكر شرطه فيه، لكنه بدأ كتابه بحديث«إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى...الحديث» وهذا الحديث تفرد به يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيّ، عن مُحَمَّد بْن إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيّ، عن عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيّ، عن عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، عن النبي ﷺ، فقد وُجد التفرد في الحلقات الأربع الأولى، وهذا ينقض قول من قال: إن البخاري اشترط أن لا يخرج في صحيحه حديثاً حتى يرويه اثنان في كل حلقة من حلقات الإسناد، فقد ادعى الحاكم في المدخل إلى الإكليل أن شرط البخاري ومسلم: أن لا يذكرا إلا ما رواه صحابي مشهور له راويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه تابعي مشهور بالرواية عن الصحابة، له- أيضاً- راويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه من أتباع الأتباع الحافظ المتقن المشهور على ذلك الشرط، ونقل ابن الملقن عن الميانشي أن شرط الشيخين في الصحيحين: أن لا يدخلا فيهما إلا ما صح عندهما، وذلك ما رواه عن رسول الله ﷺ اثنان فصاعداً، وما نقله عن كل واحدٍ من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر، وأن يكون عن كل واحدٍ من التابعين أكثر من أربعة(٩٦).

قلت: والصواب: ما ذهب إليه المقدسي حيث قال: "فشرط البخاري ومسلم: أن يخرجا الحديث المجمع على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور، فإن كان للصحابي راويان فصاعداً؛ فحسن، وإن لم يكن له إلا راوٍ واحد وصحّ ذلك الطريق إلى ذلك الراوي، أخرجاه"(٩٧).

---

(٩٥) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68615)/ب).
(٩٦) ينظر: ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث (ص٦٨).
(٩٧) المقدسي، شروط الأئمة الستة (ص١٧-١٨).

وأما الحديث الغريب، فنقل المصنف أقوال العلماء في الغريب، فقال: " إن كان غرابته في التابعي؛ بأن لم يروه عن أحد من الصحابة إلا هذا التابعي، فهو فرد مطلق... سواء استمر التفرد أم لا؛ بأن رواه عنه جماعة، وإن رواه عن الصحابي أكثر من واحد، ثم تفرد عن أحدهم واحد، فهو الفرد النسبي، ويسمى مشهوراً، فالمدار على أصله، وهذا التفرد لا يمنع من الصحة، ونسب ذلك إلى ابن حجر وأتباعه[٩٨].

ثم نقل قولاً آخر فقال: "الذي عليه النووي في التقريب، وكذا زين الدين العراقي في مصطلح الحديث، وابن الصلاح؛ أن **الفرد المطلق**: ما تفرد به واحد عن جميع الرواة في أي موضع كان من السند، **والنسبي**: ما كان بالنسبة إلى جهة خاصة؛ كقولهم: تفرد به أهل مكة، أو الشام، أو فلان، عن فلان"[٩٩]، وأضاف المصنف أن الحديث قد يكون متنه مشهوراً، ولكنه غريب من جهة السند؛ كأن يشتهر المتن برواية جماعة من الصحابة، فينفرد ثقة بروايته عن صحابي آخر لا يعرف عنه؛ أي عن ذلك الصحابي إلا من طريق ذلك الثقة؛ الذي تفرد به عنه، وهذا المتن الذي غرابته من جهة سنده، هو ما يقول فيه الترمذي في جامعه: هو غريب من هذا الوجه[١٠٠].

المطلب الثالث

منهجه في الإسناد ماهية ونوعاً وفيه مسائل:

المسألة الأولى: تعريف السند:

عرف المصنف الإسناد بأنه: "رفع الحديث إلى قائله"، ونسب ذلك التعريف إلى الطيبي.

---

(٩٨) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68618)/أ)، وقد وجدت هذا الكلام موافقا لما ذكره الجزائري في توجيه النظر إلى أصول الأثر(١/ ٤٩٠).

(٩٩) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68618)/أ)، وينظر: (التوضيح الأبهر١/٩٧)، و(المقنع١/ ٢٠٩)و(المنهل الروي١/ ٥١)، و(تدريب الراوي١/ ٢٤٩).

(١٠٠) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68618)/ب).

وهو مأخوذ من السند؛ وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل؛ لأن المُسْنِد يرفعه إلى قائله، أو من قولهم: فلان سند؛ أي معتمد، فسمَّى الإخبار عن طريق المتن سنداً؛ لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليهما"، وقال – نقلا عن ابن جماعة–: "المحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد"(١٠١).

المسألة الثانية: أقسام السند بالنسبة لعدد الرواة:

الإسناد من خصائص الأمة الإسلامية، وطلب العلو في الإسناد يعدّ من السنن التي يسعى المحدثون لتحصيلها، ولذلك استحبوا الرحلة في طلب الحديث، ونُقِلَ عن الإمام أحمد أنه قال: "طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف"(١٠٢)؛ لأن علوه يبعد عن الخلل(١٠٣)، وقال الحاكم النيسابوري: "وفي طلب الإسناد العالي سنة صحيحة"، ثم ذكر حديث الإعرابي: «... يَا مُحَمَّدُ أَتَانَا رَسُولُكَ فَزَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ قَالَ «صَدَقَ...الحديث»، ثم قال: "وهذا حديث مخرج في المسند الصحيح لمسلم(١٠٤)، وفيه دليل على إجازة طلب المرء العلو في الإسناد، وترك الاقتصار على النزول فيه وإن كان سماعه عن الثقة"(١٠٥).

وقد قسم المصنف الإسناد بالنسبة لعدد الرواة إلى قسمين:

القسم الأول: القليل وهو على ضربين:

الضرب الأول: ما كانت قلته مقصودة إلى نهاية السند؛ فهو: "العلو المطلق"؛ لإطلاقه عن التقييد.

والضرب الثاني: ما كانت القلة في موضع من السند لم يعقبه الكلام

---

(١٠١) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68619)/أ)، وينظر قول ابن جماعة في المنهل الروي (١/ ٣٠).

(١٠٢) مقدمة ابن الصلاح(١/ ١٥٠)، والمنهل الروي (١/ ٧٧)، وينظر: (الشذا الفياح٢/ ٤١٩)، و(تدريب الراوي ٢/ ١٦٠)، و(توضيح الأفكار ٢/ ٣٩٩).

(١٠٣) هذه الزيادة ذكرها ابن جماعة في: المنهل الروي (١/ ٧٧).

(١٠٤) رواه مسلم (١/ ٤١)، كتاب الإيمان، باب السؤال عن أركان الإسلام برقم (١٢).

(١٠٥) ينظر: الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، (١/ ٤٠).

المسند، فهو: العلو النسبي؛ إذ هو بالنسبة إلى ذلك الراوي فقط، من غير التفات إلى من فوقه من الرواة إلى نهاية السند، قليلاً كان أو كثيراً.

القسم الثاني: الكثير؛ وهو – أيضاً – على ضربين: نزول مطلق ونسبي.

ويندرج في النسبي منهما أي: من العلو والنزول قسمان، أحدهما: "الموافقة" وثانيهما: "البدل"، ويندرج في العلوين: المطلق والنسبي قسمان آخران: أحدهما: "المساواة" وثانيهما: "المصافحة"(١٠٦).

فالأول من الأقسام الأربعة: "الموافقة": وهو الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه(١٠٧).

والثاني: "البدل": وهو الوصول إلى شيخ شيخ المصنف(١٠٨).

والثالث: "المساواة": وهي: استواء عدد الإسناد مع إسناد أحد المصنفين(١٠٩).

---

(١٠٦) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68618/ب)، و(AUT68619/أ).

(١٠٧) نتيجة النظر، اللوحة(٤ب)، ومثل له المصنف بقوله: "كما لو وقع لنا حديث قي البخاري إلى قتيبة؛ شيخ البخاري، عشاري الإسناد، فلو رويناه من الطريق الذي فيه البخاري كان بيننا وبين شيخه أحد عشر راوياً فالأول: عالٍ، والثاني: نازل بدرجة، وهكذا، وإنما سمي بالموافقة؛ لموافقة العدد المنتهي إلى البخاري للعدد المنتهي إلى شيخه.قلائد الدرر، اللوحة (AUT68619/ب).

(١٠٨) ينظر: نتيجة النظر، اللوحة(٤ب)، ومثل له المصنف بقوله: كالوصول إلى شيخ شيخه؛ كالإمام مالك، فإنه شيخ قتيبة الذي هو شيخ البخاري، فلو روينا في البخاري ذلك الحديث بعينه إلى مالك برواية عبد الله بن مسلمة القعنبي عنه بدلاً عن قتيبة كان بيننا وبين مالك كما بيننا وبين قتيبة. قلائد الدرر (AUT68619/ب).

(١٠٩) وعرفه المصنف، ومثّل له بقوله: "وهو: استواء عدد الإسناد الكائن من الراوي إلى النبي ﷺ أو إلى من دونه (نتيجة النظر، اللوحة٥أ) وقال في الشرح"... إلى النبي ﷺ؛ هذا في العلو المطلق، أو تساوي العدد من الراوي إلى من دونه؛ أي إلى راوٍ وقع في أثناء السند، وهذا في العلو النسبي؛ كشعبة بن الحجاج، وكمالك، والثوري، والشافعي، والبخاري، ومسلم، ونحوهم، ويكون ذلك التساوي مع إسناد أحد المصنفين إلى النبي ﷺ أو إلى من دونه".قلائد الدرر، اللوحة (AUT68619/ب).

والرابع: "**المصافحة**" وهي: الاستواء في العدد مع إسناد تلميذ المصنف(١١٠).

قلت: وتعريف المصنف لهذه الأصناف الأربعة موافق لتعريفها عند الحافظ ابن حجر في النخبة(١١١).

وقد بيّن المصنف أن العلو مرغوب فيه إذا كان رجاله ثقات؛ لقربه إلى الصحة أكثر من النازل، لكن النزول له مزية على العلو إذا كان رجاله أوثق، أو احفظ، أو أفقه، أو الاتصال فيه - أي في الإسناد النازل - أظهر، واستشهد بقول أبي الحسن علي بن المفضل المقدسي(١١٢):

---

(١١٠) وعرفه المصنف بقوله: "الاستواء مع إسناد المصنف (نتيجة النظر، اللوحة٥أ)، وعلل هذه التسمية بقوله: "وإنما سمي هذا النوع بالمصافحة؛ لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين المتلاقيين؛ فالراوي لما ساوى إسناده إسناد تلميذ ذلك المصنف كان كأنه لقي المصنف فصافحه". قلائد الدرر، اللوحة (AUT68619)/ب).

(١١١) فقد عرف الحافظ ابن حجر هذه الأنواع بقوله: "الموافقة: هي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه، والبدل: الوصول إلى شيخ شيخه كذلك، والمساواة: استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخر مع إسناد أحد المصنفين، والمصافحة: الاستواء مع تلميذ المصنف. ينظر: نخبة الفكر (١/ ٢١)، وأما الحافظ ابن الصلاح فأشار إلى هذه الأنواع، بقوله: "وأما البدل: فمثل أن يقع لك هذا العلو عن شيخ غير شيخ مسلم هو مثل شيخ مسلم في ذلك الحديث، وقد يرد البدل إلى الموافقة فيقال فيما ذكرناه: إنه موافقة عالية في شيخ شيخ مسلم، ولو لم يكن ذلك عالياً فهو أيضاً موافقة وبدل، لكن لا يطلق عليه اسم الموافقة والبدل؛ لعدم الالتفات إليه، وأما المساواة: فهي - في أعصارنا -: أن يقل: العدد في إسنادك لا إلى شيخ مسلم وأمثاله، ولا إلى شيخ شيخه، بل إلى من هو أبعد من ذلك؛ كالصحابي، أو من قاربه، وربما كان إلى رسول الله ﷺ بحيث يقع بينك وبين الصحابي - مثلا - من العدد مثل ما وقع من العدد بين مسلم وبين ذلك الصحابي، فتكون بذلك مساوياً لمسلم مثلاً في قرب الإسناد وعدد رجاله، وأما المصافحة: فهي أن تقع هذه المساواة التي وصفناها لشيخك، لا لك، فيقع ذلك لك مصافحة؛ إذ تكون كأنك لقيت مسلماً في ذلك الحديث، وصافحته به؛ لكونك قد لقيت شيخك المساوي لمسلم، فإن كانت المساواة لشيخ شيخك كانت المصافحة لشيخك فتقول: كأن شيخي سمع مسلماً وصافحه. (مقدمة ابن الصلاح١/ ١٥٠).

(١١٢) نَسَبَهُ إليه الحافظ ابن جماعة - رحمه الله - ينظر: (المنهل الروي١/ ٧١).

إنّ الرواية بالنزول عن الثقات الأعدلينا ** خير من العلي عن الجهال والمستضعفينا[١١٣]

المسألة الثالثة: أنواع الحديث بالنظر إلى العلاقة بين رواته:

تحدث المصنف عن بعض هذه الأنواع، ومنها:

١ – **رواية الأقران:** والأقران: هم المتقاربون في السن والإسناد، وربما اكتفى الحاكم فيه بالتقارب في الإسناد، وإن لم يوجد التقارب في السن"[١١٤]، وقد عرفهما المصنف بقوله: " الراويان اللذان اشتركا في السنّ، أو الأخذ عن المشايخ، وهما: القرينان إن روى أحدهما عن الآخر، سواءاً روى الآخر عنه أم لا"[١١٥].

وذكر المصنف مثالاً على رواية الأقران فقط: رواية زائدة بن قدامة، عن زهير، ولا عكس، ورواية يزيد بن عبد الله بن أسامة، عن إبراهيم بن سعد، ولا عكس، واستشهد بقول الحاكم:" لا احفظ لزهير عن زائدة رواية"، وقوله – أيضاً –: "لا احفظ لإبراهيم بن سعد عنه؛ – أي عن يزيد بن عبد الله بن أسامه – رواية"[١١٦]

٢ – **المدَبَّج:** "أن يروي قرين عن قرينه، ثم يروي ذلك القرين عنه"[١١٧].

ومثل المصنف للمدبج، بما ذكره ابن الصلاح في مقدمته؛ إذ قال: "في الصحابة: عائشة وأبو هريرة – رضي الله عنهما – روى كل واحد منهما عن

---

(١١٣) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68620)/أ).

(١١٤) مقدمة ابن الصلاح (١/١٨٣)، وينظر: معرفة علوم الحديث (١/٢٩٥).

(١١٥) نتيجة النظر، اللوحة (٥أ)، وينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68620)/أ).

(١١٦) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68620)/أ)، و(AUT68620)/ب)، وينظر قول الحاكم في: معرفة علوم الحديث(١/٢٩٥).

(١١٧) ينظر: معرفة علوم الحديث (١/٢٩٥). وشرح المصنف المدبّج بقوله: المدبج: من التدبيج؛ وهو جعل الشيء ذا ديباجة، والديباجة: صفحة الوجه والخدان، يقال لهما: الديباجتان. وهما متساويان، وصورة المدبج أن يروي القرينان عن بعضهما فيروي كل واحد منهما عن الآخر، فبين المدبج والأقران عموم مطلق؛ فكل مدبّج أقران ولا ينعكس. قلائد الدرر اللوحة (AUT68620)/ب).

الآخر، وفي التابعين: رواية الزهري، عن عمر بن عبد العزيز، ورواية عمر بن عبد العزيز، عن الزهري، وفي اتباع التابعين: رواية مالك، عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي عن مالك، وفـي أتباع الأتباع: رواية أحمد بن حنبل، عن علي بن المديني، ورواية علي، عن أحمد "(١١٨).

٣ – **رواية الأكابر عن الأصاغر:** وهي: أن يروي الراوي عمن هو دونه في السن أو القدر، ولها عدة صور:

(أ) رواية الأسنّ عمّن هو أصغر منه سنّاً(١١٩).

(ب) رواية الشيخ عن تلميذه(١٢٠).

(جـ) رواية الآباء عن الأبناء(١٢١).

---

(١١٨) قلائد الدرر، اللوحة (AUT68620)/ب)، وينظر مقدمة ابن الصلاح(١/ ١٨٣).

(١١٩) ومثاله رواية أبي حنيفة عن مالك بن أنس (قلائد الدرر AUT68620/ب)، وأبو حنيفة ولد سنة ٨٠هـ وتوفي سنة١٥٠هـ (ابن سعد، الطبقات الكبرى (٤/ ٣٢٢)، ومالك ولد سنة ٩٢ أو ٩٣هـ، توفي سنة ١٧٩هـ (ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٠/ ٧)، ونقل السيوطي عن الحافظ ابن حجر أن أبا حنيفة لم تثبت روايته عن مالك، وإنما أوردها الدراقطني ثم الخطيب لروايتين وقعتا لهما عنه بإسنادين فيهما مقال، وأيضا فإن رواية أبي حنيفة عن مالك إنما هي فيما ذكره في المذاكرة، ولم يقصد الرواية عنه؛ كالشافعي الذي لازمه مدة طويلة وقرأ عليه الموطأ. (قلائد الدرر AUT68620/ب)، و(AUT68621)/أ)، وينظر قول السيوطي المتقدم المنقول عن البلقيني في: (تدريب الراوي١/ ٨٠).

(١٢٠) ومثاله: رواية البخاري عن تلميذه أبي العباس السرّاج، ولا يسمى مدبّجاً (وإن صدق أن كلاً منهما يروي عن الآخر)؛ لعدم كونهما قرينين. ينظر: قلائد الدرر (AUT68621)/أ)، و رواية البخاري عن الترمذي.

(١٢١) ومثاله: رواية عمر بن الخطاب عن ابنه عبد الله، ورواية العباس عن الفضل حديث: "الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمُزْدَلِفَةِ"، وكقول أنس رضي الله عنه: "حَدَّثَتْنِى ابْنَتِى أُمَيْنَةُ أَنَّهُ دُفِنَ لِصُلْبِى إلى مَقْدَمَ حَجَّاجٍ الْبَصْرَةَ بِضْعٌ وَعِشْرُونَ وَمِائَةٌ. لم أوفق في العثور على رواية ابن الخطاب عن ابنه في مظانّها، ولكن ذكرها ابن الصلاح في المقدمة (١/ ١٨٦)، وتابعه الأبناسي في الشذا الفياح (٢/ ٥٥٨)، والصنعاني في توضيح الأفكار (٢/ ٤٤٧).وهناك روايات كثيرة رواها الآباء، عن الأبناء منها: ما رواه الحميدي وأبو داود وابن حبان وأبو يعلى بأسانيدهم من طريق وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل...أن النبي ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر (مسند الحميدي ٢/ ٥٠٠) وسنـن

(د) رواية الصحابي عن التابعي[١٢٢].

(هـ) رواية السابق عن اللاحق[١٢٣].

ومن فوائد رواية الأكابر عن الأصاغر كما ذكرها المصنف:

- تقرير حلاوة علو الإسناد في القلوب.
- الأمن من ظن سقوط شيء في إسناد المتأخر.
- تفقه الطالب في معرفة العالي والنازل، والأقدم من الرواة عن الشيخ، ومن به ختم حديثه[١٢٤].

وذكر ابن جماعة فائدة أخرى فقال: "وفائدة ذكره أن لا يتوهم كون المروي عنه أكبر سناً، أو أفضل؛ لكونه هو الأغلب، فتجهل منزلتهما"[١٢٥].

٤ - **المسلسل:** هو اتفاق الرواة في صيغ الأداء؛ التي يؤدى بها الحديث؛ كسمعت، وحدثني، أو يتفقون في الحالات القولية؛ كقوله ﷺ لمعاذ - رضي الله عنه - "إِنِّى أُحِبُّكَ، فَقُل فِى دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ: اللَّهُمَّ أَعِنِّى عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ"[١٢٦]، قال المصنف: فقد تسلسل لنا بقول كل من رواته: وأنا

= أبي داود، (٢/٣٦٨ح٣٧٤٤) وصحيح ابن حبان (٩/٣٦٨و٩/٣٧١)، ومسند أبي يعلى(٦/٢٥٩)، والسنن الكبرى للبيهقي (٧/٢٦٠). أما حديث أنس عن ابنته: فرواه البخاري في كتاب الصوم، باب من زار قوما فلم يفطر عندهم، برقم (١٩٨٢)، ورواه النَّسائي في السنن الكبرى، (٥/٧٩)ح رقم (٨٢٩٢) كلاهما من طريق محمد بن المثنى. عن خالد عن حميد عن أنس بمثله، وفيه قصة.

(١٢٢) ومثاله: رواية أنس - رضي الله عنه - عن كعب الأحبار ينظر: قلائد الدرر (AUT68621)/أ).

(١٢٣) وهما اثنان اشتركا في الأخذ عن شيخ وتقدم موت أحدهما) وأكثر ما وقف عليه من ذلك ما يكون بين وفاتيهما مائة وخمسون سنة. ينظر: قلائد الدرر (AUT68621)/ب).

(١٢٤) ينظر: قلائد الدرر (AUT68621)/ب).

(١٢٥) المنهل الروي(١/٧٧).

(١٢٦) وهذا الحديث أرويه بسندي المتصل إلى رسول الله ﷺ سماعاً، ورواه أبو داود في كتاب الصلاة، باب الاستغفار (٢/٨٦) برقم (١٥٢٢)، والنسائي في كتاب الصلاة (٦/٣٢)ح رقم (٩٩٣٦)، وأحمد في المسند (٥/٢٤٤)، ابن خزيمة في صحيحه (١/٣٦٩)ح رقم (٧٥١)، وابن حبان في صحيحه (٥/٣٦٤و٤٦٥)ح (٢٠٢٠و٢٠٢١)،

أُحِبُّكَ... الحديث"[١٢٧]، ومثل ذلك الاتفاق في الحالات الفعلية كقوله: "دخلنا على فلان فأطعمنا تمراً إلى آخر السند، وكقول أبي هريرة – رضي الله عنه –: فشبَّك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: "خلق الله الأرض يوم السبت... الحديث"[١٢٨]؛ فإنه مسلسل بتشبيك كل منهم بيد من رواه عنه، وقد يقع التسلسل في معظم الإسناد؛ كالتسلسل بالأولية[١٢٩]؛ أي بقول كل من الرواة في حديثه هذا أول حديث حدثني به فلان، أو سمعته منه، أو نحو ذلك[١٣٠].

= والبزار في مسنده (٧/١٠٤)ح رقم (٢٦٦١)، وعبد بن حميد في مسنده (١/٧١) ح رقم (١٢٠)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين (١/٤٠٧)ح رقم (١٠١٠) وفي (٣/٣٠٧)ح رقم (٥١٩٤) وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ورواه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/٦٠)ح رقم (١١٠) جميعهم من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ، عن حيوة بن شريح عن عقبة بن مسلم عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن الصنابجي عن معاذ بن جبل مثله.

(١٢٧) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68623)/أ)، و(AUT68623)/ب).وقد تسلسل لي أيضاً – أي الباحث – بقول كلٍ من رواته:"وأنا أحبك فقل في دبر...." الحديث.

(١٢٨) وهذا خطأ والصواب: ما رواه مسلم بسنده من طريق أبي هريرة: قال أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال خلق الله عز وجل التربة يوم السبت... الحديث". (صحيح مسلم (٤/٢١٩٤) ابتداء الخلق وخلق آدم برقم (٢٧٨٩)، كما رواه النسائي في الكبرى (٦/٢٩٣ح١١٠١٠)، وأحمد في مسنده (٢/٣٢٧) وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ١١٧)، وابن حبان في صحيحه (١٤/٣٠) والطبراني في الأوسط (٣/١٠٣)، وأبو يعلى في مسنده (١٠/٥١٣) جميعهم من طريق أيوب بن خالد عن عبد الله بن رافع به مثله بلفظ: "خلق الله التربة"، ولم يذكروا لفظ التشبيك، لكن الفاداني أورده في كتابه: العجالة في الأحاديث المسلسلة (١/١٣) بلفظ: "خلق الله الأرض" وذكر التسلسل بالتشبيك كما أشار المصنف.

(١٢٩) وقد صنف الزبيدي صاحب تاج العروس رسالة في الأحاديث المسلسلة بالأولية سماها: "المِرْقَاةُ العَلِيَّةُ في شَرْحِ الحديثِ المُسَلْسَلِ بالأَوَّلِيَّةِ" وقال: وقد وَقَعَتْ لَنا الأحادِيثُ المُسَلْسَلَةُ بِشُرُوطِها ما يَنِيفُ عَلى الْمِائَةِ، ونقل عن الأصفهاني صاحب كتاب الأغاني أنه قال: سَمِعْتُ مِنَ الأَحادِيثِ المُسَلْسَلَةِ بِمَكَّةَ والهِنْدِ واليَمَنِ وبَغْدَادَ ما يَنِيفُ عَلى أَرْبَعِمائَةِ حَدِيثٍ. ينظر: (تاج العروس١/٧١٨٤)، كما ألف الفاداني كتاباً في الأحاديث المسلسلة سماه: "العجالة في الأحاديث المسلسلة" جمع فيه الأحاديث المسلسلة بشكل عام، وهو مطبوع، نشرته دار البصائر بدمشق ويقع في (١١٢) صفحة.

(١٣٠) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68622)/أ)، و(AUT68622)/ب).

المطلب الرابع منهجه في طرق التحمل وصيغ والأداء:

أولاً: تعريف التحمل والأداء:

عرّف المصنف التحمّل بأنه: "الأخذ عن المشايخ"(١٣١)، وهو قريب جداً من تعريف الصنعاني في توضيح الأفكار، إذ عرفه بقوله: "والتحمل هو: الأخذ للحديث عن الشيوخ"(١٣٢).

وقسم طرق التحمل إلى ثمانية أقسام، هي: سماع لفظ الشيخ إملاءً، أو تحديثاً من حفظه، أو كتابه، ثم العرض (القراءة على الشيخ)، ثم الإجازة الخاصة، ثم المناولة المقرونة بالإجازة، ثم المكاتبة، ثم الإعلام، ثم الوصية، ثم الوجادة"(١٣٣).

قلت: هذا الترتيب لم يكن بحسب الأهمية؛ لأنه قال عن المناولة المقرونة بالإجازة: "زعم قوم أنها في مرتبة السماع للقراءة على الشيخ، وقوم أنها أعلى منها"(١٣٤).

وهذا التقسيم موافق لما عند الحافظ ابن الصلاح في المقدمة(١٣٥).

وأما صيغ الأداء: فعرفها المصنف بقوله: "**وصيغ الأداء؛** جمع صيغة، بمعنى الكلمة المصوغة في الاصطلاح للدلالة على مرتبة من مراتب الأداء"(١٣٦).

وقد جعل المصنف صيغ الأداء الدالّة على طريقة التحمل: عشرة ألفاظ في

---

(١٣١) ينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68625)/ب).

(١٣٢) ينظر: توضيح الأفكار (٢/ ٢٩٥).

(١٣٣) ينظر: نتيجة النظر، لوحة (٦ب)، و(٧أ)، وقلائد الدرر، اللوحات (AUT68625)/ب)، و(AUT68626)/أ)، و(/AUT6862)/ب)، و(AUT68627)/أ)، و(AUT68627)/ب).

(١٣٤) ينظر: نتيجة النظر، اللوحة(٧أ).

(١٣٥) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٧٦ وما بعدها).

(١٣٦) ينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68622)/أ)، (وAUT68622)/ب).

ثمانية مراتب، فقال: " إن للمحدثين ألفاظاً يستعملونها عند أداء ما تحملوه من حديث وغيره، وحصروها في عشرة، ومراتبها ثمانية "[١٣٧].

وهذه الألفاظ هي: "سمعت، وحدثني" وجعلهما مرتبة واحدة، ثم: "أخبرني وقرأت عليه" وجعلهما في مرتبة واحدة – أيضاً –، ثم: "قُرأ عليه وأنا أسمع"، ثم: "أنبأني"، ثم: "ناولني"، ثم: "شافهني"، ثم: "كَتَبَ إلي"، ثم: "عن، ونحوها[١٣٨]، [١٣٩].

وما ذكره المصنف عن صيغ الأداء موافق تماماً لما قاله الحافظ ابن حجر في النخبة[١٤٠].

ولا أريد الإطالة في هذه المسألة؛ لأن المصنف كان مقلداً لمن سبقه، ولم يأت بجديد، إلا أنني لاحظت على المصنف أنه يستشهد في كثير من المسائل الحديثية بأقوال أبي حنيفة وبعض أصحابه؛ كأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، مع أن أبا حنيفة–على جلالة قدره–يعدّ من الفقهاء لا من المحدثين، وكون المصنف من المحدثين كان الأولى به أن يستشهد بأقوال المحدثين.

فها هو يتحدث عن القسم الثاني من أقسام التحمل، وهو: "القراءة" فيقول: "القراءة على الشيخ" في الصحة والقوة، أرفع من السماع عند أبي حنيفة"[١٤١].

وعند حديثه عن الإجازة قال: وعند الإمام أبي حنيفة، ومحمد: يشترط عِلم

---

(١٣٧) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (/AUT68623)/أ).

(١٣٨) بيّن المصنف ما يلحق بـ "عن"فقال: "عن ونحوها؛ كقال، وذكر، وروى؛ إذا كانت بدون الجار والمجرور، وأما معهما؛ كقال لي، وذكر لي، وروى لي؛ فمثلُ حدثنا في أنه متصل، لكنهم كثيراً ما يستعملونها بهما فيما سمعوه حال المذاكرة، بخلاف حدثنا" ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68623)/أ+ب).

(١٣٩) ينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68623)/أ)، و(AUT68623)/ب).

(١٤٠) ينظر: نخبة الفكر(١/ ٢٤).

(١٤١) ينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68625)/ب).

المجاز له بالمجاز به، واختلف التخريج؛ أي الرواية عن أبي يوسف؛ فقيل: كالجمهور، وقيل: كالإمام "[١٤٢].

وفي سياق الموضوع نفسه يضيف قائلاً: "فأما إذا كان المستجيز غير عالم بما في الكتاب، فقد قال بعض مشايخنا: إنه على قول أبي حنيفة، ومحمد، لا تصح هذه الإجازة، وعلى قول أبي يوسف، تصح إلى أن قال: والأصح عندي، أن هذه الإجازة لا تصح في قولهم جميعاً"[١٤٣].

(١٤٢) ينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68629/)/أ).
(١٤٣) المصدر السابق نفسه.

المبحث الرابع
منهج ابن همّات في العلوم المشتركة بين السند والمتن

المطلب الأول
أقسام الحديث من حيث قائله

قسم المصنف الحديث من حيث قائله إلى ثلاثة أقسام:

الأول: المرفوع: وهو: ما انتهى سنده إلى النبي ﷺ من قولٍ، أوفعلٍ، أو تقريرٍ، تصريحاً، أو حُكماً[١٤٤]، وجعل له ست صور:

الصورة الأولى: المرفوع من القول تصريحاً؛ وهو: ما يقول فيه الصحابي: سمعت رسول الله ﷺ يقول: كذا، أو حدثنا رسول الله ﷺ بكذا، أو يقول هو أو غيره: قال رسول الله ﷺ، أو عن رسول الله ﷺ: أنه قال كذا، ونحو ذلك[١٤٥].

الصورة الثانية: المرفوع من الفعل تصريحاً؛ وهو: ما يقول فيه الصحابي: رأيت رسول الله ﷺ فعل كذا، أو يقول هو أو غيره: كان رسول الله ﷺ يفعل كذا[١٤٦].

الصورة الثالثة: المرفوع من التقرير تصريحاً؛ وهو: ما يقول فيه الصحابي: فعلت بحضرة النبي ﷺ كذا، أو يقول: فعل فلان بحضرة النبي ﷺ كذا، ولا يذكر إنكاره لذلك[١٤٧].

الصورة الرابعة: المرفوع من القول حكماً، وهو: ما يقوله الصحابي – الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات – مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان

---

(١٤٤) نتيجة النظر، اللوحة (١٠أ)، وقلائد الدرر اللوحة (AUT68635)/أ) بتصرف.
(١٤٥) ينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68635)/ب).
(١٤٦) ينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68635)/ب).
(١٤٧) ينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68635)/ب).

لغة، أو شرح غريب؛ كالإخبار عن الأمور الماضية؛ من بدء الخلق، وأخبار الأنبياء، أو الآتية؛ كالملاحم والفتن، و أحوال يوم القيامة، وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص، أو عقاب مخصوص(١٤٨)؛ كأن يقول صحابي: "من السنة أن يسبح الله ثلاثا وثلاثين، ويحمده كذلك، ويكبر كذلك"(١٤٩).

الصورة الخامسة: المرفوع من الفعل حكماً؛ وهو: ما يفعله الصحابي؛ مما لا مجال للاجتهاد فيه، فينزّل على أن ذلك عنده من النبي ﷺ؛ كقول علي – رضي الله عنه – "مَنْ السُّنَّةِ وَضْعُ الْكَفِّ عَلَى الْكَفِّ فِي الصَّلَاةِ تَحْتَ السُّرَّةِ"(١٥٠)، وقول أم عطية "أُمِرْنَا أَنْ نُخْرِجَ في العِيدينِ الْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، وامَرَ الْحُيَّض أَن يَعْتَزِلْنَ مُصَلَّى مسلمينَ" اخرجه الشيخان(١٥١) كل ذلك له حكم الرفع(١٥٢).

الصورة السادسة: المرفوع من التقرير حكماً؛ وهو: ما يخبر به الصحابي أنهم كانوا يفعلون في زمان النبي ﷺ كذا؛ فانه يكون له حكم الرفع من جهة أن الظاهر اطلاعه ﷺ على ذلك؛ لتوفّرِ دواعيهم على سؤاله عن أمور دينهم؛ ولأن ذلك الزمان زمان نزول الوحي، فلا يقع من الصحابي فعل شي

---

(١٤٨) وبين المصنف أن مثل هذه الأنواع أخذ حكم المرفوع؛ لأن إخباره بذلك يقتضي مخبراً له، وما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقفاً للقائل به، ولا موقف للصحابة إلا النبي ﷺ أو بعض من يخبر عن الكتب القديمة، فلهذا وقع الاحتراز على القسم الثاني، وإذا كان كذلك فله حكم ما لو قال: قال رسول الله ﷺ فهو مرفوع، سواءاً كان مما سمعه منه أو عنه بواسطة. ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68635)/ب).

(١٤٩) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68640)/أ).

(١٥٠) رواه أبو داود في كتاب الصلاة (٢٠١/١)ح رقم(٧٥٦) وابن داسة وابن الأعرابي هما من رواة سنن أبي داود. والحديث فيه: عبد الرحمن بن إسحاق: ضعيف، وزياد بن زيد: مجهول؛ فهو ضعيف.

(١٥١) رواه البخاري في كتاب الجمعه، باب خروج النساء والحيض للمصلى، وباب اعتزال الحائض المصلى(٣٣١/١و٣٣٣)ح رقم (٩٣٨)، ومسلم، كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى... (٦٠٥/٢و٦٠٦)ح رقم (٨٩٠).

(١٥٢) قلائد الدرر اللوحة (AUT68640)/أ)، وقد نسب المصنف ما قاله إلى السيوطي، فوجدت ذلك في تدريب الراوي (١٨٨/١).

ويستمرون عليه، إلا و هو غير ممنوع الفعل، و قد استدل جابر، وأبو سعيد – رضي الله عنهما – على جواز العزل بأنهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل[(١٥٣)]، ولو كان مما ينهى عنه؛ لنهى عنه القران، قاله الحافظ ابن حجر[(١٥٤)].

وتعريف المرفوع عند ابن همّات؛ جاء موافقاً لما قاله الحافظ ابن حجر في نخبة الفكر[(١٥٥)]، وهذه الصور الست للحديث المرفوع؛ ذكرها ابن الحنبلي في قفو الأثر، وقال: وهما – أي الصريح والحكمي –: حجة عندنا"[(١٥٦)].

الثاني: الموقوف: عرفه المصنف بأنه: "ما انتهى سنده إلى الصحابي صريحاً"، ثم نقل تعريف السيوطي للموقوف فقال: وفي تقريب النووي: "الموقوف هو المروي عن الصحابة؛ قولاً لهم، أو فعلاً، أو نحوه؛ متصلا كان أو منقطعاً" و أراد بنحوه: التقرير"[(١٥٧)].

الثالث: المقطوع: وهو: ما انتهى سنده إلى التابعي فمن دونه؛ وهو الموقوف على التابعي قولاً، أو فعلاً، ونسب هذا التعريف إلى النووي[(١٥٨)].

---

(١٥٣) حديث جابر "كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ" رواه البخاري بسنده من طريق عَطَاءٌ في كتاب النكاح، باب العزل برقم (٥٢٠٩)، وأما حديث أبي سعيد: فرواه مسلم بسنده من طريق ابْنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ أَبِى سَعِيدٍ الْخُدْرِىِّ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَصَبْنَا سَبَايَا فَكُنَّا نَعْزِلُ... (صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب حكم العزل، برقم (١٤٣٨).

(١٥٤) قلائد الدرر اللوحة (AUT68636)/أ)، وينظر قول الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ٢٩٩).

(١٥٥) نخبة الفكر١/ ٢١).

(١٥٦) ابن الحنبلي، قفو الأثر في صفوة علوم الأثر (١/ ٩٢–٩٣).

(١٥٧) ينظر قول السيوطي في: تدريب الراوي(١/ ١٨٤).

(١٥٨) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68637)/ب) .ونقل المصنف عن السيوطي أن الشافعي، والطبراني استعملا هذا المصطلح في المنقطع؛ أي الذي لم يتصل سنده، ثم قال: "إلا أن الشافعي استعمل ذلك قبل استقرار الاصطلاح، كما قال في بعض الأحاديث: حسن؛ وهو على شرط الشيخين". ينظر كلام السيوطي وكلام النووي الذي قبله عن المقطوع في: تدريب الراوي (١/ ١٩٤).

المطلب الثاني
أقسام الحديث من حيث القبول والردّ

قسم العلماءُ الحديثَ من حيث القبول والردّ إلى قسمين: مقبول ومردود، والمصنف لم يخرج عن هذا التقسيم.

القسم الأول : الحديث المقبول: وهو: ما ترجّح صدق المُخبِر به(١٥٩)، وهو أربعة أنواع:

١ - **الصحيح لذاته:** وهو: ما لم تكن صحته لأمر خارج عنه(١٦٠)، وهو: "ما اتصل سنده بنقل عدل تام الضبط سالم من العلة والشذوذ"(١٦١)، وهذا التعريف قريب جداً من تعريف ابن الصلاح(١٦٢).

٢ - **الصحيح لغيره**: وهو: ما كانت صحته ليست من ذاته ومقتضى استجماع شروط الصحيح فيه، بل من أمر خارج عنه(١٦٣)، وهو في أصله حديث حسن لذاته، جاء من طريق آخر مثله، أو أقوى منه، فارتقى لرتبة: الصحيح لغيره(١٦٤).

---

(١٥٩) نتيجة النظر، اللوحة(١١ب)، وينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68642)/أ)، و(AUT68642)/ب).

(١٦٠) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68642)/أ).

(١٦١) نتيجة النظر، اللوحة(١١ب)، وينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68643)/ب).

(١٦٢) فقد عرفه بأنه: "الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً". مقدمة ابن الصلاح (٩/١).

(١٦٣) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68642)/أ).

(١٦٤) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68643)/ب)، وينظر: (توجيه النظر إلى أصول الأثر١/٤٩٧). وقد كان المصنف دقيقا في قوله: وان ورد له طريق مثله في نوع الضبط لا دونه، صار صحيحاً لغيره، وأضاف: وإنما قيدنا بقولنا: لا دونه احترازاً عن ما حُكيَ عن السخاويّ: "أن الحسن لذاته إذا أتت له طرق منحطة فإنه يصحح" وإنما احترزنا عنه لما نقل عن شيخ الصنعة الحافظ ابن حجر: انه يشترط في التابع أن يكون أقوى أو مساوياً، حتى لو كان الحسن لذاته يروى من وجه آخر حسن لغيره لم يحكم له بصحة انتهى. ينظر: لوحة (AUT68643)/ب)، و(AUT68644)/أ).

٣ – **الحسن لذاته**: وهو: "ما كان الغالب من راويه موافقة الثقات، والمخالفة نادرة"[(١٦٥)]، وما ذكر من اعتبار ندرة المخالفة في الحسن لذاته؛ هو المراد بقلة الضبط من كلام الحافظ ابن حجر في نخبته حيث قال: "فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته"[(١٦٦)]، وهو: كالصحيح لذاته في كل شيء، إلا في أمر واحد، وهو: تمام الضبط؛ فإن الصحيح لذاته، لا بد أن يكون كل واحدٍ من رواته تام الضبط، والحسن لذاته: لا بد أن يكون في رواته من لا يكون تام الضبط[(١٦٧)].

٤ – **الحسن لغيره:** وهو: الضعيف إن عَضده طريق آخر مثله[(١٦٨)].

ومنهج المصنف في حكم العمل بهذه الأنواع الأربعة: "وجوب العمل بها **إذا خلت عن المعارض، والناسخ**، فإذا لم تخل، لا يجب العمل به لقيام المانع"[(١٦٩)].

وهذا هو مذهب جمهور المحدثين؛ كأحمد، وابن معين، وابن المبارك، وابن أبي حاتم، والنووي، وابن مهدي، وابن عبد البر، وغيرهم[(١٧٠)].

---

(١٦٥) ينظر: نتيجة النظر، اللوحة(١٢أ)، وينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68642)/).

(١٦٦) نحبة الفكر (١/ ١٣).

(١٦٧) توجيه النظر (١/ ٤٩٧).

(١٦٨) ينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68644)/أ) وهو كالصحيح لغيره في مسألة الاعتضاد، فلابد أن يكون العاضد مثله أو أقوى منه حتى يرتقي، فإن كان العاضد أقلّ منه فلا يرتقي، وقد نبه المصنف على هذه المسألة عند حديثه عن الصحيح لغيره بما أغناه عن الإعادة فقال:" صار حديثه حسناً، لا لذاته، إذ هو ضعيف لا يحتج به إذا انفرد، بل لغيره، وهو المجموع كما مر". قلائد الدرر، لوحة (AUT68644)/أ).

(١٦٩) نتيجة النظر، اللوحة(١١ب)، وينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68642)/أ)، و(AUT68642)/ب).

(١٧٠) ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (١/ ١٣٤و)، والسخاوي، فتح المغيث (١/ ٢٨٨).

القسم الثاني: الحديث المردود: وهو: "ما لم يترجّح صدق المخبر به"(171)، وهو إما ضعيف موضوع، أو ضعيف غير موضوع(172).

أما الحديث الموضوع: "فهو: ما أضيف – ولو وهماً – إلى النبي ﷺ، مما لم يقله، فاندرج فيه"(173)، وأرجع المصنف أسباب الوضع إلى جملة من الأمور هي: الافتراء، والنسيان، والغلط،، والاحتراف؛ أي التزرق من خلال سرد القصص ونسبتها إلى النبي ﷺ، والتقرب إلى الحكام، وأغرب أسباب الوضع: وضع الأحاديث بقصد التقرب إلى الله(174)، كما كان يفعل الكرامية؛ فهؤلاء ومن على شاكلتهم **أشد الواضعين ضرراً في الدين؛ لاعتقادهم** في افترائهم على رسول الله ﷺ التقرب إلى الله، **والناس** يتبعونهم في أقوالهم وأفعالهم لزهدهم وصلاحهم(175).

وحكم هذا النوع: تحريم روايته حرمة مغلظة لمن علم أو ظنَّ بالوضع إلا مع بيان وضعه، ولا تقبل رواية من فعله متعمداً، وإن تاب وحسنت توبته"(176)، كما يحرم العمل به مطلقاً، واختلف في كفر مرتكبه؛ فقال الذهبي، كما حكاه عنه بعض المحققين: إن كان في الحلال والحرام: يكفر إجماعاً، وإن كان في الترغيب والترهيب: لا يكفر عند الجمهور، وبالغ أبو محمد الجوينى فكفّر من تعمد الكذب على النّبى ﷺ(177).

---

(171) نتيجة النظر، اللوحة (11ب)، وينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68642)/ب).
(172) نتيجة النظر، اللوحة (11ب)، وينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68642)/أ).
(173) نتيجة النظر، اللوحة (14أ)، وينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68651)/أ).
(174) ينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68643)/أ).
(175) ينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68643)/أ)، و(AUT68642)/ب).
(176) هذا الكلام نقله المؤلف عن السخاوي، وأشار إلى ذلك. ينظر: فتح المغيث (2/37-238). ووجد بهامش اللوحة (AUT68642)/ب) ما نصه: "وممن ذهب إلى عدم قبول توبة من كذب على النبي ﷺ: أحمد بن حنبل، وعبد الله بن الزبير، والحميدي، وأبو بكر الصيرفي، وأبو المظفر السمعاني، ذكره العيني في باب مناقب قريش من شرح البخاري" قلت: نعم قد ذكره العيني في عمدة القاري (16/ 80).
(177) ينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68643)/أ).

وعقّب المصنف على أقوال العلماء بقوله: "قلت: هذا في المرفوع وأمّا في الموقوف والمقطوع، فالظاهر عدم القول بالكفر اتفاقاً، بل هو كسائر أنواع الكذب؛ لحديث" إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ"(١٧٨)، ومن رواه جاهلاً بحاله فلا إثم عليه(١٧٩).

وأما الحديث الضعيف: فهو ما فقد شرطاً من شروط القبول الستة، وهي: الاتصال والعدالة، والضبط(ولو لم يكن تاماً)، ونفي الشذوذ، ونفي العلة القادحة، ووجود العاضد عند الاحتياج إليه(١٨٠).

وقد قسمَ المصنفُ الضعيفَ إلى واحد وعشرين قسماً، وعزا ضعفها لسببين:

الأول: السقط في الإسناد: والأقسام الراجعة إليه ستة: المعلق، والمنقطع، والمعضل، والمرسل الجلي، والمرسل الخفي، والمدلس(١٨١).

الثاني: الطعن في الراوي: ويشمل أموراً عشرة: خمسة منها تتعلق بالعدالة، والخمسة الباقيه تتعلق بالضبط، وقد رتبها المصنف ترتيباً تنازلياً من الأشدّ؛ دون تمييز النوع الأول، عن النوع الثاني، فقال: "ويقصد ترتيبها على الأشد فالأشد في اقتضاء الردّ، لم يحصل الاعتناء بتميز أحد القسمين من الآخر، وهي؛ أي الأسباب العشرة أحدها: كَذِبَه، وثانيهما: تهمته به، وثالثها: غَلَطه، ورابعها: غَفلته، لا مطلقاً، بل القادح في الراوي غلطه وغفلته الكثيران، وخامسها: فسقه بالفعل والقول مما لم يبلغ الكفر، وسادسها: وهمه، وسابعها: مخالفته، وثامنها: جهالته، وتاسعها: بدعته، وعاشرها: سوء حفظه(١٨٢).

---

(١٧٨) جزء من حديث رواه البخاري–واللفظ له–، في كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت، برقم (١٢٩١) ومسلم في المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ برقم (٤) كلاهما من طريق المغيرة، عن النبي ﷺ قال: (إِنَّ كَذِباً عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ).

(١٧٩) ينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68643)/أ).

(١٨٠) ينظر: العتر، منهج النقد في علوم الحديث (ص٢٨٩).

(١٨١) ينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68651)/ب)، و(AUT68652)/أ).

(١٨٢) ينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68655)/أ)، و(AUT68655)/ب)، و(AUT68656)/أ).

والأقسام الراجعة إلى الطعن بالراوي، خمسة عشر: المتروك، والمنكر، والشاذ، والمختلط، والمعلل، والمدرج، والمقلوب، والمزيد في متصل الأسانيد، والمضطرب، والمصّحف والمحّرف، والمهمل، والمبهم، ومجهول العين، ومجهول الحال، والمبتدع[١٨٣].

المطلب الثالث

منهج ابن همّات في حكم العمل بالأحاديث الضعيفة

أولاً: منهجه في حكم العمل بالحديث الضعيف عموماً:

يبدو أن المصنف يرى العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال؛ إذ يقول: "جواز روايته في الفضائل، على وجه الترغيب، ونحوها من الترهيب، والزهد، والمناقب على وجه المدح والثناء، دون الأحكام من حلال، أو حرام"[١٨٤].

وهذا هو مذهب جمهور المحدثين، ومنهم: أحمد بن حنبل[١٨٥]، والسفيانين[١٨٦]، وأبو داود[١٨٧]، وأبو الفتح القشيري[١٨٨]، وابن مهدي[١٨٩]، وابن المبارك[١٩٠]، والنووي[١٩١]، وابن عبدالبر[١٩٢]، ونقل الهيتمي الاتفاق بين

---

(١٨٣) ينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68652)/أ)، و(AUT68652)/ب).

(١٨٤) ينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68643)/ب).

(١٨٥) ينظر: ابن معين، التاريخ برواية الدوري (٣/ ٦٠)، والكفاية (١/ ١٣٤)، وتوجيه النظر (٢/ ٦٥٣)، وتدريب الراوي (١/ ٢٩٨). قلت: الإمام أحمد قصد بالحديث الضعيف: الحديث الضعيف الحسن، أي الذي يكون ضعفه يسيراً. ينظر: (الشذا الفياح ١/ ٢٤٦، والنكت على مقدمة ابن الصلاح ١/ ٩٤).

(١٨٦) ينظر: الكفاية (١/ ١٣٤).

(١٨٧) ينظر: التقييد والإيضاح (١/ ١٤٤).

(١٨٨) ينظر: الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢/ ٣١٠).

(١٨٩) ينظر: الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٩١)، وفتح المغيث (١/ ٢٨٧-٢٨٩٨)، وتوجيه النظر(٢/ ٦٥٣)، وتدريب الراوي (١/ ٢٩٨).

(١٩٠) ينظر: فتح المغيث (١/ ٢٨٧-٢٨٩٨)، و وتدريب الراوي (١/ ٢٩٨).

(١٩١) ينظر: الأذكار للنووي، المطبعة الخيرية للخشاب، مصر. (١/ ١٩).

(١٩٢) ينظر: فتح المغيث (١/ ٢٨٧-٢٨٩٨)، وتدريب الراوي (١/ ٢٩٨).

العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف، وَوَجَّهَ استدلالهم به بقوله: "قد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال؛ لأنه إن كان صحيحاً في نفس الأمر، فقد أعطى حقه من العمل به، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم، ولا ضياع حق للغير"[(١٩٣)].

وقد اشترط العلماء ثلاثة شروط للعمل بالحديث الضعيف هي: أن يكون ضعفه غير شديد، وأن يندرج تحت أصل معمول به، وأن لا يعتقد عند العمل ثبوته[(١٩٤)].

ثانياً: منهجه في العمل بالحديث المرسل:

أما منهجه في العمل بالحديث المرسل بخاصة، ففيه تفصيل: إذ عدّ الأقسام الستة الأولى من الضعيف والناجمة عن السقط في الإسناد، جميعها من قبيل المرسل، فقال: "والكل من الأقسام المذكورة يسمى مرسلا"[(١٩٥)]، والمرسل بهذا المفهوم يعني: المنقطع على أي وجه كان انقطاعه، وقد أشار الإمام النووي إلى هذا بقوله: "وأما المرسل: فهو عند الفقهاء، وأصحاب الأصول، والخطيب؛ الحافظ أبى بكر البغدادي، وجماعة من المحدثين: ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه، فهو عندهم بمعنى المنقطع"[(١٩٦)].

وهذا حكمه حكم الحديث الضعيف كما مر سابقاً، باستثناء المعلق، فإنه قال عنه: "يحكم بصحة المعلق لو وقع في كتاب التزمت صحته؛ كصحيح البخاري، إذا أورد مع صيغة الجزم والقطع؛ كقال وروى"[(١٩٧)].

---

(١٩٣) الأجوبة الفاضلة في الأسئلة العشرة الكاملة، للكنوي (ص٤٢).

(١٩٤) ينظر: تدريب الراوي (١/٢٩٨) بالنسبة للشرط الأول، ومنهج النقد في علوم الحديث (ص٢٩٣) للثلاثة.

(١٩٥) ينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68653)/أ).

(١٩٦) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١/٣٠).

(١٩٧) ينظر: قلائد الدرر، اللوحة (AUT68654)/ب).

أما المرسل في اصطلاح المحدثين، فهو: "ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ"[198].

وذهب المصنف إلى أن هذا النوع محتج به عند الحنفية، والمالكية، وفي أصح الروايتين عن أحمد، فقال: احتج به: أبو حنيفة، ومالك، وتابِعوهما، وكذا احتج به أحمد في أصح الروايتين عنه، وإنما احتج به هؤلاء بشرط أن يكون المرسِل ثقة لا يرسِل إلا عن الثقات، وأطلقه البعض منا[199] وردّه الشافعي، فلا يحتج به عنده، إلا إذا اعتضد بغيره ولو مرسلاً[200].

وقال في موضع آخر: "فمرسل القرون الثلاثة عند فقهاء الحنفية حجة"[201].

قلت: كلام المصنف يوهم أن جمهور المحدثين يقبلون المرسل، ولم يشر إلى أن بعضهم رده مطلقاً، وبعضهم قبله بشروط، فقد ذكر العلائي عشرة مذاهب في قبول المرسل، أو عدمه؛ "أولها: رده مطلقاً، حتى مراسيل الصحابة، وثانيها: قبول مراسيل الصحابة، وردّ ما عداها مطلقاً، وثالثها: قبول مراسيل كبار التابعين مطلقاً، وردّ ما عداها..."[202].

كما نقل الدكتور العتر أن مذهب جمهور المحدثين، وكثير من الفقهاء ولأصوليين هو: أن المرسل ضعيف لا يحتج به...وإن اتفق أن يكون المُرسِل لا يروي إلا عن ثقة، فالتوثيق مع الإبهام غير كاف"[203].

ومسألة التعديل على الإبهام من المسائل المهمة؛ التي لها علاقة بالحديث

---

(١٩٨) ينظر: قلائد الدرر اللوحة (AUT68654)/ب).

(١٩٩) هكذا في جميع النسخ وهو خطأ وصوابه: "بعضنا"؛ لأن بعض لا تعرف بأل، ويقصد: "بعض الحنفية".

(٢٠٠) ينظر: نتيجة النظر، اللوحة (١٥أ)، وقلائد الدرر، اللوحة (AUT68654)/ب)، و(AUT68655)/أ).

(٢٠١) ينظر قلائد الدرر لوحة (AUT68644)/أ)

(٢٠٢) ينظر: العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص٤٨-٤٩).

(٢٠٣) منهج النقد في علوم الحديث (ص٣٧١).

المرسل، وقد أخذ المصنف برأي الحنفية فيها، ولم يرتض قول الحافظ ابن حجر في النخبة: "ولا يقبل المبهم ولو أبهم بلفظ التعديل على الأصح"[٢٠٤]، فقال معقبا على قول الحافظ ابن حجر: " وفيه نظر؛ إذ عدم قبول حديث المبهم بلفظ التعديل؛ معلل بأنه قد يكون ثقة عنده مجروحاً عند غيره، ويلزم من هذا التعديل، تقديم الجرح المتوهم على التعديل الثابت؛ وهو خلاف النظر، قاله بعض الأفاضل، **وينبغي أن يكون مذهبنا معشر الحنفية:** قبول المبهم ولو كان إبهامه بغير لفظ التعديل، إذا كان من أبهمه من أهل القرن الثاني، أو الثالث، وإن لم يعلم أنه لا يروى إلا عن الثقات، عملاً بشهادة النبيﷺ لأهل القرون الثلاثة بالخيرية؛ ولأن الناس في أحوالهم على الصلاح، والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب الجرح"[٢٠٥].

ثالثاً: منهجه في حكم الاحتجاج بحديث الراوي المجهول:

عرفه المصنف بقوله: "وعندنا معشر الحنفية: المجهول من لم يعرف إلا بحديث أو حديثين، وإن روى عنه اثنان فصاعداً"[٢٠٦].

وأما حكمه فإنه اختار مذهب الحنفية في قبوله، فبعد أن نقل تحقيق الحافظ ابن حجر في هذه المسألة، وأن "روايته موقوفة إلى استبانة حاله"، قال: حكمه: القبول، وإنما كان حكم المجهول ذلك ما لم يخالف حديثه جميع الأقيسة، فإن خالف لا يقبل **عندنا**، وهذا هو المراد من انسداد باب الرأي"[٢٠٧].

---

(٢٠٤) نخبة الفكر(١/١٩)
(٢٠٥) ينظر قلائد الدرر، لوحة (AUT68668)/أ)، و(AUT68668)/ب).
(٢٠٦) ينظر قلائد الدرر، لوحة (AUT68666)/أ).
(٢٠٧) ينظر قلائد الدرر، لوحة (AUT68666)/أ).

الخاتمة:

في الختام لا بد من ذكر بعض النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث؛ والتي من أهمها:

١ - يعدّ كتاب ابن همّات: "قلائد الدرر على نتيجة النظر" أحد المصنفات الحديثية المهمة في علوم الحديث؛ لأنه يمثل نموذجاً للحركة العلمية ومناهج التأليف في القرن الثالث عشر.

٢ - أن التأليف في عصر المؤلف يشبه التأليف في العصر الحديث من حيث الاعتماد على جهود السابقين؛ إلا أن التوثيق من الجهود السابقة في عصرنا الحاضر أكثر دقة وتنظيماً.

٣ - أن المؤلف كان مقلداً في كثير من آرائه لمن سبقه من العلماء، وإبداعاته كانت قليلة، وتمثلت إبداعاته في:

أ - تحرير بعض التعريفات السابقة، وتوضيحها.

ب - مناقشة بعض الآراء والترجيح بينها.

ت - ظهور آراء جديدة نتيجة دراسة معمقة لأقوال السابقين؛ كما في مسألة العدد في الحديث المتواتر، وتقسيم الحديث إلى تقسيمات جديدة ربما لم يسبق إليها.

٤ - أن المؤلف كان مخلصاً لدرجة الانحياز إلى المذهب الحنفي، فأخذ برأي الحنفية في أكثر - إن لم يكن - بكل المسائل، وأنه كان يرجح قول أبي حنيفة على أقوال المحدثين عند الاختلاف.

٥ - لجأ المصنف إلى رواية بعض الأحاديث بالمعنى.

٦ - لم يكن المصنف دقيقاً في أحكامه على بعض الأحاديث؛ فحسن بعض الأحاديث الضعيفة، والموضوعة.

٧ - استشهد المصنف ببعض الأحايث الضعيفة، والموضوعة، وهذا لا يليق بمحدث مثله، وبخاصة في كتاب مصطلح.

٨ - لم يكن المصنف دقيقاً في نقله من المصادر السابقة، ولم يكن موفقاً في طريقة التوثيق، وقد أشرت إلى هذا في موضعه.

وختاماً أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كاتبه وقارئه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

- **الأبناسي**، إبراهيم بن موسى، **الشذا الفياح**، تحيق: فتحي هلل، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- **أحمد**، الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل، **مسند أحمد**، مؤسسة قرطبة، القاهرة – مصر (بدون رقم الطبعة أو سنة النشر).
- **البخاري**، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، مراجعة وضبط وفهرسة: محمد علي القطب، وهشام البخاري، المكتبة العصرية بيروت – ابنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- **البزار**، أبو بكر أحمد بن عمرو، **مسند البزار**، تحقيق: د. محفوظ زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة – السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

- **البزار**، أبو بكر أحمد بن عمرو، **مسند البزار**، تحقيق: د. محفوظ زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة – السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

- **البيهقي**، أحمد بن الحسين، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة – السعودية، ١٩٩٤م.
- **الجزائري**، طاهر الدمشقي، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب – سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- **الجزائري**، طاهر الدمشقي، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، سوريا – حلب، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- **ابن جماعة**، محمد بن إبراهيم، **المنهل الروي**، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن، دار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- **الحاكم النيسابوري**، أبو عبدالله محمد بن عبدالله، **المستدرك على الصحيحين**،

تحقيق: مصطفى عطا،دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

- **الحاكم النيسابوري**، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.
- **ابن حبان**، أبو حاتم محمد بن حبان، **صحيح ابن حبان**، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط(١) ١٩٩٣م.
- **ابن حجر**، أحمد بن علي، **تهذيب التهذيب**، دار احياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية.
- **ابن حجر**، أحمد بن علي، **شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، مراجعة وتقديم: محمد عوض، وتعليق: محمد الصباغ، مكتبة الغزالي، دمشق – سوريا، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.
- **ابن حجر**، أحمد بن علي، **فتح الباري**، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ١٣٧٩هـ.
- **ابن حجر**، أحمد بن علي، **نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تعليق: إسحاق زعرور، مكتبة ابن تيمية، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- **الحميدي**، عبد الله بن الزبير، **مسند الحميدي**، تحقيق: حبيب الأعظمي، مكتبة المتنبي، القاهرة – مصر.
- **ابن الحنبلي**، رضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي، **قفو الأثر في صفوة علوم الأثر**، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب – سوريا، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- **ابن خزيمة**، محمد بن إسحاق، **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق: محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، ١٩٧٠م.
- **الخطيب البغدادي**، أحمد بن علي أبو بكر بن ثابت، **الجامع لأخلاق الراوي**

وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض – السعودية، ١٤٠٣هـ.

- **الخطيب البغدادي**، أحمد بن علي أبو بكر بن ثابت، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وزميله، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- **أبو داود**، سليمان بن الأشعث، **سنن أبو داود**، تحقيق: محمد محي الدين، دار الفكر، بيروت – لبنان.
- **الذهبي**، محمد بن أحمد بن عثمان **سيرأعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤط والعرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ.
- **الزركشي**، بدر لدين أبي عبد الله، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق:زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض – السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- **الزركلي**، خير الدين، **الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة العاشرة، ١٩٩٢م.
- **الزيلعي**، عبد الله بن يوسف، **نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**، تحقيق: محمد البنوري، دار الحديث، القاهرة – مصر، ١٣٥٧هـ.
- **السخاوي**، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- **السخاوي**، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- **ابن سعد**، أبو عبد الله محمد بن سعد، **الطبقات الكبرى**، دار صادر، بيروت – لبنان، بدون طبعة أو سنة نشر.
- **السيوطي**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **تدريب الراوي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض – السعودية، بدون رقم طبعة أو سنة نشر.

- **الشاشي**، أبو سعيد الهيثم بن كليب، **مسند الشاشي**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة – السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- **الشهرستاني**، محمد بن عبد الكريم، **الملل والنحل**، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ١٤٠٤هـ.
- **ابن الصلاح**، عثمان بن عبد الرحمن، **مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث**، خرج أحاديثه وعلق عليه:مصطفى البغا، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- **الصنعاني**، محمد بن إسماعيل الأمير الحسني، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة – السعودية.
- **الطبراني**، سليمان بن أحمد، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل – العراق، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
- **عبد بن حميد**، بن نصر، **مسند عبد بن حميد**، تحقيق: صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- **العتر**، نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث**، دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧م.
- **العراقي**، الحافظ زين الدين، **التقييد والإيضاح**، تحقيق: عبد الرحمن محمد، دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م.
- **العلائي**، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.
- **الفاداني**، أبو الفيض محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي **العجالة في الأحاديث المسلسلة**، دار البصائر، دمشق – سوريا، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.
- **الكتاني**، عبد الحيّ بن عبد الكبير، **فهرس الفهارس ومعجم المعاجم**

والمشيخات والمسلسلات، باعتناء الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

- **الكتاني**، محمد بن جعفر، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة**، تحقيق: محمد المنتصر محمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ.
- اللكنوي، محمد بن عبد الحي، **الأجوبة الفاضلة في الأسئلة العشرة الكاملة**، تحقيق: عبد الفتاح أبوغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧م.
- **المرادي**، أبو الفضل محمد خليل بن علي، **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
- **ابن معين**، أبو زكريا يحيى بن معين، **التاريخ برواية الدوري**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- **المقدسي**، أبو الفضل محمد بن طاهر، **شروط الأئمة الستة**، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٧ ابن الملقن، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، **المقنع في علوم الحديث**، تحقيق: عبدالله ابن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- **ابن الملقن**، عمر بن علي، **خلاصة البدر المنير**، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- **المناوي**، محمد عبد الرؤوف **فيض القدير**، المكتبة التجارية الكبرى، مصر – مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.

- **المنذري**، عبد العظيم بن عبد القوي، **الترغيب والترهيب**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- **النسائي**، أحمد بن شعيب، **سنن النَّسائي الكبرى**، تحقيق: الدكتور عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان عام، الطبعه الأولى، ١٩٩٢م.
- **النووي**، أبو زكريا محيي الدين بن شرف، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
- **النووي**، **الأذكار**، المطبعة الخيرية للخشاب، مصر.
- **ابن همات**، محمد بن حسن، **التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث السعادة**، تحقيق: أحمد البزرة، دار المأمون للتراث، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- ابن همّات، محمد بن حسن، **نتيجة النظر في علم الأثر**، صورة عن مخطوط المكتبة الوطنية في تونس مكتوب بخط مشرقي. (موجود في مكتبتي الخاصة).
- **ابن همّات**، محمد بن حسن، **قلائد الدرر على نتيجة النظر**، صورة عن مخطوط المكتبة الوطنية في تونس مكتوب بخط مشرق عام ١١٦١هـ. (موجود في مكتبتي الخاصة).
- **ابن همّات**، محمد بن حسن، **قلائد الدرر على نتيجة النظر**، صورة عن مخطوط المكتبة السليمانية في تركيا مكتوب بخط مشرقي. (موجود في مكتبتي الخاصة).
- **ابن همّات**، محمد بن حسن، **قلائد الدرر على نتيجة النظر**، صورة عن مخطوط – مكتبة الشرق في سوريا مكتوب بخط مشرقي (موجود في مكتبتي الخاصة).
- **الهيثمي**، علي بن أبي بكر، **مجمع الزوائد**، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ١٤٠٧هـ.
- **أبو يعلى**، أحمد بن يعلى، **مسند أبي يعلى**، تحقيق حسين أسد، دار المأمون للتراث، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.